مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية
قسم المحاسبة والمراجعة

العدد الثانى – مايو ٢٠٢١ – المجلد الخامس

دراسة واختبار العلاقة بين تبني معايير التقرير المالى الدولية وجودة المعلومات المحاسبية في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية

د/سارة حمدى عطية
مدرس المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة دمنهور

أ.د/عبد الوهاب نصر على
أستاذ المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة الاسكندرية

ملخص البحث

استهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين تبنى معايير التقرير المالى الدولية IFRS وجودة المعلومات المحاسبية، وكذلك دراسة واختبار مدى أثر كل من حجم الشركة ودرجة التزامها الحوكمى وجودة المراجعة المدركة، كمتغيرات رقابية على جودة المعلومات المحاسبية (المتغير التابع). ولتحقيق هدف البحث واختبار فرضه، قام الباحثانان بإجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٨، وفقاً لمدخل Firm–Year–Observation، حيث بلغت عينة الدراسة النهائية ١٦٧ شركة بإجمالى ٩٥١ مشاهدة. وقد أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي معنوى لتبنى IFRS على جودة المعلومات المحاسبية، ووجود تأثير ايجابي معنوى لكل من درجة الالتزام الحوكمى للشركة وحجم الشركة علي جودة المعلومات المحاسبية، ووجود تأثير سلبي غير معنوى لجودة المراجعة المدركة على جودة المعلومات المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: تبنى معايير التقرير المالى الدولية، IFRS، جودة المعلومات المحاسبية، درجة الالتزام الحوكمى، حجم الشركة، جودة المراجعة المدركة.

E.mail: shamdy208@gmail.com
E.mail: Abdelwahab.nasr@hotmail.com

Studying and Testing The Relationship Between the International Financial Reporting Standards Adoption and Accounting Information Quality - An Applied Study on Listed non-Financial Companies in the Egyptian Stock Exchange

Abstract

The Research aimed to study and test the Relationship between Adoption of International Financial Report Standards (IFRS) on Accounting information quality. As well as studied and Tested the Effect of some Operational Corporate Characteristic Such as company Size, Governance, and Audit Quality as a Control Variables, on Accounting information quality. In order to achieve These goals, the researchers Conducted The applied study Based on a Sample of 167 Non- Financial companies Listed in the Egyptian stock exchange, approximately 951 Firm\Years Observations, During the Study Period, From 2012 until 2018. The Findings shows that Adoption of IFRS has a significant negative effect on Accounting information quality. and shows that the Governance and Company Size have a significant positive effect on Accounting information quality, And were not significantly affected by Audit Quality on Accounting information quality.

Keywords: Adoption of International Financial Report Standards, Accounting information quality, company Size, Governance, Audit Quality.

١ – مقدمة ومشكلة البحث

تهدف **المحاسبة المالية كنظام للمعلومات بالشركات**[١] إلى إنتاج معلومات محاسبية يتم توصيلها لأصحاب المصالح من خلال التقارير المالية، لمساعدتهم في اتخاذ القرارت الاقتصادية المختلفة ذات الصلة بهذه الشركات (FASB, 2010; IASB, 2010, 2020). حيث تعكس هذه المعلومات نتائج معالجة المعاملات والأحداث الاقتصادية للشركة. بما يمكن أصحاب المصالح من تقييم الأداء الاقتصادى والإدارى للشركة، والحكم على مدي سلامة وضعها المالى وقوة مركزها التنافسي والتنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية وتقييم المخاطر المالية، مما يؤدى إلى تخفيض حالات عدم التأكد ذات الصلة بتقييم أداء الشركة، ومن ثم مساعدتهم في تخصيص مواردهم الرأسمالية برشد (Muller, 2014; Alsagli and Mizdrakovic, 2016 ; Mbobo and Ekpo, 2016). ولتحقيق ذلك يشترط أن تكون هذه المعلومات ذات جودة مرتفعة بصفة عامة، وملاءمة بصفة خاصة لاحتياجات أصحاب المصالح (Van Knippenberg, et al., 2015 . and Alsagli and Mizdrakovic, 2016)

واستجابة لحاجة السوق المالى سعي كل منIASB و FASB إلى **التقارب الدولى International Convergence** من خلال الحد من الاختلافات الجوهرية بين المعايير المحاسبية المحلية، التى تختلف تبعاً لاختلاف العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول (IASB, 2010; Yurisandi and Puspitasari, 2015; Frintrup et al., 2020). ونتيجة لذلك، تم إصدار **IFRS** كأحد المخرجات الأساسية لجهود التقارب الدولى، والتى تعرف بأنها مجموعة موحدة من معايير المحاسبة المالية القائمة على أساس المبادىء Principles Based Accounting Standards، مرتفعة الجودة وتتمتع بالقبول الدولى لإعداد التقارير المالية، بما يمكن الشركات من التعبير عن الجوهر الاقتصادى للأحداث والمعاملات الاقتصادية ذات الصلة (Mayangsari, 2010 ; Qu et al., 2012؛ طلخان، ٢٠١٧؛ Vidal-García and Vidal, 2020). وتساهم هذه المعايير في الإفصاح عن معلومات محاسبية أكثر شمولية ودقة ووقتية، مما يؤدى إلى تحسين ملاءمتها Relevance وزيادة قابليتها للمقارنة Comparability. وبالتالى تحسين قدرة أصحاب المصالح على تقييم أداء الشركة، ومن ثم تخفيض المخاطر المدركة من قبلهم

[١] يستخدم الباحثان مصطلح شركة Company\ Corporation، منشأةFirm، كمترادفات لمصطلح الوحدة الاقتصادية Economic Entity كتنظيم اقتصادى يسعى لتحقيق مستوى مُرض من الربح في المقام الأول. وسيتم استخدام مصطلح شركة للدلالة علي ذلك التنظيم من أجل تحقيق الاتساق في البحث.

(Turki et al., 2017; Vidal-García and Vidal, 2020). مما يزيد من الكفاءة الاقتصادية للأسواق المالية العالمية (De Meyere et al., 2018; Ibikunle et al., 2020).

وقد **أدى تبنـى IFRS** إلـى ظهور العديد من الدراسات الأجنبية والعربية (شيتوي، ٢٠١٥؛ شرف، ٢٠١٧؛ موسي، ٢٠١٩؛ Key and Kim, 2020; Kim and Koga, 2020; Dang et al., 2020) التى جادلت بشأن المنافع والتكاليف المترتبة علي هذا التبني. وقد إنقسمت تلك الدراسات مابين مؤيد ومعارض للتبنى. وبشأن تأثير تبنى IFRS على جودة المعلومات المحاسبية، فقد أكدت نتائج العديد من هذه الدراسات (Key and Kim, 2020; Kim and Koga, 2020; Dang et al., 2020) على أن تبنى IFRS يؤدى إلي تحسين القوة التفسيرية Power Explanatory للأرقام المحاسبية وتعزيز شفافية التقارير المالية وزيادة قابليتها للمقارنة، مما يشير إلى ارتفاع جودة المعلومات المحاسبية بعد تبنى IFRS. والتى من المتوقع أن تؤدى بدورها إلى تخفيض تكلفة التمويل وتحقيق وفورات اقتصادية ومن ثم زيادة كفاءة الأسواق المالية. وتُعزي هذه النتيجة إلى توجه IFRS نحو القيمة العادلة، التى تعبر عن الجوهر الاقتصادى للأحداث والمعاملات الاقتصادية بشكل أكثر دقة، والإعتراف بالخسائر في الوقت المناسب، ومن ثم زيادة منفعة محتوى ماتضمنه التقارير المالية من معلومات محاسبية مقارنة بالتكلفة التاريخية. مما يزيد من ملاءمة المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة، ومن ثم ارتفاع جودة هذه المعلومات (Turki, 2017).

وعلى الرغم من المنافع المحتملة لتبني IFRS إلا أن بعض الدراسات السابقة مثل (Tahat et al., 2016; Habib et al., 2019) أشارت إلى أن تبنى IFRS لم يُحسن جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها، لافتقارها للقواعد التفصيلية التى توضح كيفية تطبيقها، والاعتماد على الأحكام الشخصية لمعدى التقارير المالية لتفسير هذه المبادىء، وتحديد كيفية تطبيق المعالجات المحاسبية وفقاً لظروف طبيعة عمل كل شركة. الأمر الذي يؤدى إلى عدم اتساق تطبيق المعايير بين الشركات وإمكانية معالجة الأحداث والمعاملات الاقتصادية المتماثلة، بطريقة مختلفة. ومن ثم زيادة الممارسات الإدارية الانتهازية. ويدل ذلك على أن تطبيق معايير محاسبية مرتفعة الجودة قد يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، ولكنه ليس شرطاً كافياً لضمان ذلك.

كما توجد مجموعة من المتغيرات التى تؤثر علي جودة المعلومات المحاسبية، بجانب تبنى IFRS، وتتمثل هذه المتغيرات في الخصائص التشغيلية للشركات مثل؛ حجم الشركة ودرجة الالتزام

الحوكمى للشركات وجودة المراجعة المدركة. وفي ظل عدم تجانس النتائج التى توصلت إليها بعض الدراسات السابقة مثل (Turki et al., 2017; Tahat et al., 2016; Florou et al., 2017; De lima et al., 2018; Habib et al., 2019; Vidal-García and Vidal, 2020; Key and Kim, 2020; Kim and Koga, 2020; Dang et al., 2020) بشأن العلاقة بين تبني IFRS وجودة المعلومات المحاسبية، يجب إجراء المزيد من البحوث الأكاديمية التى تتناول دراسة هذه العلاقات، خاصة في الدول النامية مثل مصر.

وبناءً على ذلك يمكن التعبير عن مشكلة البحث فى كيفية الإجابة نظرياً وعملياً على الأسئلة الآتية؛ هل يؤثر تبنى IFRS على جودة المعلومات المحاسبية؟ وهل تتأثر تلك الجودة بالخصائص التشغيلية للشركات متمثلة في كل من؛ حجم الشركة ودرجة التزامها الحوكمى وجودة المراجعة المدركة، كمتغيرات رقابية؟

٢- هدف البحث

يستهدف البحث **دراسة واختبار العلاقة** بين تبنى IFRS وجودة المعلومات المحاسبية في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. كما يستهدف البحث دراسة واختبار مدى تأثر هذه الجودة بالخصائص التشغيلية للشركات متمثلة في؛ جودة المراجعة المدركة وحجم الشركة ودرجة التزامها الحوكمى. وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٨.

٣- أهمية ودوافع البحث

تنبع **الأهمية الأكاديمية لهذا البحث** لكونه إمتداداً للدراسات السابقة في مجال مردود تبنى IFRS على أصحاب المصالح، خاصة من خلال أثره على جودة المعلومات المحاسبية. والبحث بذلك يدفع في اتجاه مسايرة البحث المحاسبي في مصر في مجال المحاسبة المالية لأحدث القضايا ذات الصلة. كما يستمد البحث **أهميته العملية** من أنه يختبر الدور الفعال لتبني IFRS في التأثير علي جودة المعلومات المحاسبية في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. **ورغم كثرة دوافع البحث**، إلا أن أهمها؛ ندرة الدراسات التطبيقية في مجال مردود تبني IFRS على جودة المعلومات المحاسبية عملياً في مصر. وهو ما سعت إليه الدراسة كمحاولة لتضييق هذه الفجوة البحثية. وذلك من خلال **منهجية متكاملة مُتعددة** تُساير منهجيات البحث المتطورة في الدول

المتقدمة، باتباع مدخل **التحليلات الأخرى** للتحقق من مدى صلاحية النماذج المستخدمة في التحقق من العلاقات محل الدراسة وتأييد صحة النتائج.

٤- حدود البحث وخطته

لمعالجة مشكلة البحث **يقتصر البحث على** التحقق نظرياً وعملياً من أثر تبني IFRS، على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. بالإضافة إلى التحقق من مدى تأثير بعض الخصائص التشغيلية للشركات، والتى تتمثل في؛ جودة المراجعة المدركة وحجم الشركة ودرجة التزامها الحوكمى، كمتغيرات رقابية على هذه الجودة. وذلك في إطار القيود الزمنية للبحث، حيث تمتد فترة الدراسة خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٨ . **وبالتالى يخرج عن نطاق البحث دراسة واختبار** أثر أى محددات أخرى لجودة المعلومات المحاسبية بخلاف تبنىIFRS مثل (تعويم سعر الصرف والبيانات الضخمةBig Data). كما يخرج عن نطاق البحث اختبار العلاقات محل الدراسة فى المؤسسات المالية، وكذلك الشركات التى تعد قوائمها المالية بالعملة الأجنبية. وأخيراً فإن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابطه المنهجيه، خاصة فيما يتعلق بقياس المتغيرات وفترة الدراسة. ولتحقيق هدف البحث سوف يستكمل من خلال تناول كلاً من؛ تحليل العلاقة بين تبنى IFRS وجودة المعلومات المحاسبية من منظور أكاديمى ومنهجية البحث وأخيراَ النتائج والخلاصة والتوصيات ومجالات البحث المقترحة، كما يلي:

٥- تحليل العلاقة بين تبنى IFRS وجودة المعلومات المحاسبية من منظور أكاديمي

٥-١- تبنى معايير التقرير المالى الدولية

تعد **المعايير المحاسبية** هى المحدد الأساسي لإنتاج معلومات مالية ذات جودة مرتفعة كمخرجات لنظام المعلومات المحاسبى المالي، وذلك من منظور أن **المحاسبة المالية نظام للمعلومات** (Key and Kim, 2020). وفي ظل اتفاقيات التجارة الدولية، وزيادة مستوى الإنفتاح الاقتصادى عالمياً، وإنتشار الشركات متعددة الجنسيات، ظهرت الحاجة إلى ضرورة وجود إطار موحد للمعايير المحاسبية، هدفه توحيد الممارسات المحاسبية بين الدول المختلفة، وجعل التقارير المالية أكثر قابلية للمقارنة على المستويين المحلى والدولى، بما يُحقق التكامل بين الأسواق المالية العالمية وتطويرها من خلال مايسمى **بالتقارب الدولى International Convergence** بين المعايير المحاسبية (Ates, 2021).

ووفقاً ل (2021) Ates فإن **التقارب الدولى** يشير إلى العمل مع هيئات وضع المعايير الآخرى لوضع معايير جديدة، أو تنقيح المعايير القائمة، من أجل تقليل الاختلافات الجوهرية في معايير المحاسبة بين الدول، بما يساهم في تطوير مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية للاستخدام في جميع أنحاء العالم وقد تباينت مداخل التقارب الدولى بين الدول، فبعض الدول فضلت تكييف (توفيق) المعايير المحاسبية Accounting Standards Harmonization ، بينما فضل البعض الآخر التبنى الكامل للمعايير المحاسبية Accounting Standards Adoption وفي هذا السياق عرف الميهى (٢٠١٢) تكييف المعايير المحاسبية بأنها" إصدار معايير وطنية إما متوافقة تماماً مع معايير المحاسبة الدولية، من خلال تبنى المعالجات الواردة في معايير المحاسبة الدولية، أو معايير التقرير المالى الدولية **مع وجود بعض الإستثناءات، أو مع استبعاد أو تعديل بعض النصوص الواردة في معايير التقرير المالى الدولية لتلائم ظروف كل دولة.**

ويري الباحثان أن مدخل تكييف المعايير المحاسبية **لم يُحقق الهدف الأساسي من عملية التقارب الدولى؛** المتمثل في تحسين القابلية للمقارنة الدولية، **وذلك** لاختلاف الأُسس التى تعتمد عليها المعايير المحلية في كل دولة. ومن **أجل التغلب على ذلك التباين،** تبذل SEC وFASB مع نظرائهما الدوليين الكثير من الجهد من أجل تحقيق التقارب وإنتاج معلومات محاسبية مرتفعة الجودة وقابلة للمقارنة دوليًا، بما يُمكن أصحاب المصالح من اتخاذ القرارات الرشيدة في أسواق رأس المال العالمية (Frost, et al., 2009). وقد ركزت جهود التقارب على الحد من الاختلافات الجوهرية بين المعايير المحاسبية المحلية، من خلال تطوير مجموعة موحدة مقبولة دولياً من المعايير المحاسبية مرتفعة الجودة (FASB and IASB, 2008).

أما فيما يتعلق بمدخل تبنى IFRS، فقد إتفقت معظم الدراسات ذات الصلة (Yurisandi and Puspitasari, 2015; Turki et al., 2017 ؛ طلخان، ٢٠١٧؛ شرف، ٢٠١٧؛ السواح، ٢٠١٩) على أن تبنى IFRS يشير إلى تبنى **مجموعة موحدة** من معايير المحاسبة المالية **مرتفعة الجودة، القائمة على أساس المبادىء،** والتى **تتمتع بالقبول الدولى** لإعداد التقارير المالية. والتى تساهم في تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية وزيادة قابليتها للمقارنة، ومساعدة الشركات في الإفصاح عن معلومات محاسبية أكثر شمولية ودقة ووقتية وقدرة على التعبير عن الجوهر الاقتصادى للأحداث والمعاملات ذات الصلة بصورة أفضل (Ates, 2021).

وتحتوى IFRS علي النصوص الكاملة لإصدرات IASB، وتفسيراتها الصادرة عن لجنة تفسير المعايير المحاسبية International Accounting Standards Interpretations Committee (IASIC) (Key and Kim, 2020). وعلى الرغم من أن IFRS معده وفقاً للعوامل البيئية والاجتماعية في الدول المتقدمة، كما أنها تنطوى على بدائل للإعتراف والقياس، تسمح للإدارة بحرية الاختيار من بينها، وتقوم على أساس متطلبات عامة تتطلب مستوى مرتفعاً من الحكم الشخصي لمعدى التقارير المالية، خاصة في ظل تعقدها وعدم وجود إرشادات تفسيرية (شحاته، ٢٠١٣؛ Wisnu, 2019). إلا أنها سرعان ما اكتسبت قبولاً دولياً بين الهيئات المهنية الدولية. وتم تبنيها من قبل الغالبية العظمي من دول العالم المتقدمة والنامية على حدا سواء، كوسيلة لتوحيد الممارسات المحاسبية بين الدول على المستوى الدولى (Ahmed et al., 2013).

ويخلص الباحثان مما سبق إلى تعدد مداخل التقارب الدولى بين الدول من أجل تقليل الاختلافات بين المعايير المحاسبية على المستوى الدولى. ويُعتبر مدخل تبنى IFRS أكثر هذه المداخل اتساقاً مع هدف التقارب الدولى بين المعايير المحاسبية. وفي ضوء ذلك يتبنى الباحثان تعريف تبنى IFRS **بأنه تطبيق لمجموعة موحدة من معايير المحاسبة المالية، مرتفعة الجودة، والقائمة على المبادىء، والتى تتمتع بالقبول الدولى لإعداد القوائم المالية، وتساهم في تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية وزيادة قابليتها للمقارنة، ومن ثم تصبح المعلومات المحاسبية أكثر شمولية ودقة ووقتية وقدرة على التعبير عن الجوهر الاقتصادى للأحداث والمعاملات ذات الصلة بصورة أفضل**

وبشأن محددات تبنى IFRS فقد أوضح Schipper (2003) أن الهيئات التنظيمية مثل FASB وIASB تسترشد عند وضع المعايير المحاسبية **بالإطار المفاهيمى** الخاص بها، الذي يتضمن تعريف عناصر القوائم المالية متمثلة في؛ الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. بالإضافة إلى التفرقة بين عناصر قائمة المركز المالى وعناصر قائمة الدخل وعناصر قائمة التدفقات النقدية. وبالتالى لايتم التقرير عن أى عنصر في القوائم المالية، إلا إذا استوفي شروط تعريفه، ومن ثم يصبح عنصراً ملائماً لتلبية احتياجات أصحاب المصالح، **وذلك من منظور وضع المعايير المحاسبية**. وتستند متطلبات القياس والإفصاح وفق هذه المعايير **إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية** المنصوص عليها في الإطار المفاهيمى. بما يُحقق المفهوم الشامل **لفائدة القرار** مدعوماً بالملاءمة Relevance، والقابلية للمقارنة Comparability. ويمكن تفسير ذلك بأن **القابلية للمقارنة** هى السبب الرئيسي لوضع المعايير المحاسبية، حيث يتم تطبيق نفس المعالجة

المحاسبية على العناصر المماثلة بطريقة مماثلة، إما عبر الشركات المختلفة، أو لنفس الشركة عبر فترات زمنية مختلفة. و**بمعنى آخر**، وفقاً لخاصية القابلية للمقارنة إذا لم تكن هناك فروق اقتصادية بين المعاملات التجارية، يجب أن تكون هناك معالجة محاسبية واحدة مسموح بها. مما يؤدى إلى تحسين قدرة أصحاب المصالح على التمييز بين الأحداث الاقتصادية الأساسية للشركات المختلفة، أو لنفس الشركة خلال فترات زمنية مختلفة على أفضل وجه.

أما بشأن **الملاءمة**، فمن المفترض أن يختار معدو التقارير المالية الممارسات المحاسبية التى تناسب إستراتيجياتهم في التعامل والتواصل مع أصحاب المصالح. وبالتالى تصبح المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة لإحتياجات أصحاب المصالح. لذلك تساعد **الملاءمة** في تحديد المعايير التى يجب أن تكون، وماهى متطلبات القياس والإعتراف والإفصاح التى يجب أن تكون؟، كم مصطلح ينبغي تعريفه؟، وماهو مقدار التفسير الإضافي الذي يجب تقديمه؟، وماهو مقدار التفسير الإرشادى حول كيفية تطبيق المعيار، مثل الأمثلة العددية التى يجب ان يتضمنها المعيار؟، **والغرض من ذلك** هو توضيح مداخل وضع المعايير، التى يمكن بها لمعيار ما أن يستند بوضوح إلى مبدأ قابل للقياس، أو يستند إلى القواعد ويُصبح أكثر تفصيلاً وتعقيداً (Schipper, 2003).

وخلافاً للعديد من الدول المتقدمة، لا يتضمن الهيكل التنظيمي للاقتصاد المصري مجلس معايير محاسبة وطنية، يقوم ببحث آثار الأنشطة الاقتصادية وينظم هذه الأنشطة كجزء من رؤية أو استراتيجية اقتصادية شاملة. ولكن يتم تطوير معايير المحاسبة والمراجعة المصرية ومناقشتها واعتمادها من قبل **لجنة وزارية** . واستجابة من الحكومة المصرية للتغييرات الجوهرية في السوق المالى العالمى، فقد أصدر وزير الاستثمار **القرار الوزارى رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥** بالمجموعة الأكثر شمولاً للمعايير المحاسبية الدولية في تاريخ بيئة الممارسة المحاسبية المصرية، والتى تتضمن ٣٩ معياراً محاسبياً، بالإضافة إلى إطار إعداد وعرض التقارير المالية. على أن تحل هذه المجموعة محل المعايير المحاسبية المصرية السابقة، حيث يتطلب هذا القرار الزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بتبني IFRS بشكل إجبارى، اعتباراً من يناير [١] ٢٠١٦ (موسي، ٢٠١٩).

[١] مؤخراً تم إصدار قرار وزير الاستثمار والتعاون الدولى رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩ بشأن تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بموجب القرار الوزارى رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥، وإضافة ثلاثة معايير جديدة وهى؛ معيار رقم (٤٧) الخاص بالأدوات المالية، المناظر ل IFRS رقم (٩)، ومعيار رقم (٤٨) الخاص بالإيراد من العقود مع العملاء، المناظر ل IFRS رقم (١٥)، وأخيراً تم إضافة المعيار رقم (٤٩) الخاص بعقود التأجير ، المناظر ل IFRS رقم (١٦). وإضافة معيار المحاسبة المصري رقم (٤٦). ولكن هذا التعديل يخرج عن نطاق البحث الحالي، ولكن وجب التنويه إليه في سياق الإطار النظرى للبحث.

ونخلص مما سبق إلي أن التحول الجذرى في الممارسات المحاسبية على المستوى الدولى، خاصة في مصر، والاتجاه نحو مدخل التبنى لمجموعة من المعايير المحاسبية الموحدة والمقبولة دولياً، من أجل إزالة الاختلافات بين المعايير المحاسبية المحلية ونظيرتها الدولية، يرجع إلى استجابة من **الهيئات التنظيمية وواضعي المعايير** للتغييرات المحيطة ببيئة الأعمال على المستوى الدولى ومنها؛ زيادة عولمة الأسواق المالية، وانتشار الشركات متعددة الجنسيات وتعقد العلاقات المتبادلة، وزيادة تنافس الشركات عالميًا على الموارد الرأسمالية، أكثر من أى وقت مضى، **وذلك من منظور نظرية الحتمية البيئية.** حيث أن تبني IFRS يترتب عليه تحسين جودة المعلومات المحاسبية، عن طريق تعزيز قابليتها للمقارنة، مما يؤدى إلى تحسين كفاءة تخصيص الموارد الرأسمالية، وتلبية احتياجات أصحاب المصالح، بما يمكنهم من اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

أما فيما يتعلق بمردود تبنى IFRS من منظور أصحاب المصالح فإن Kouki (2018) يُجادل بأن تبنى IFRS يستمد أهميته من مردوده على أصحاب المصالح، والشركات في آن واحد، خاصة فيما يتعلق ببدائل التمويل ذات الشروط المُيسرة، والتكلفة الأقل. فإذا حققت هذه المعايير الإشباع لاحتياجات أصحاب المصالح أصبحت ذات أهمية، **وذلك من منظور المدخل النفعى. وعليه يمكن القول** بأن الهدف الرئيسي من تبنى IFRS هو إعداد تقارير مالية تتضمن معلومات ذات جودة محاسبية تفيد أصحاب المصالح عند اتخاذ قرارتهم الاقتصادية. وبالتالى فإنه يمكن ربط الفوائد المحتملة لتبنى IFRS بفئات أصحاب المصالح، وعلى وجه الخصوص؛ **المستثمرين** متمثلاً في؛ الحد من عدم تماثل المعلومات، وزيادة كفاءة الاستثمار، وتحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية(طلخان، ٢٠١٧؛ Kim and Koga, 2020). **والمقرضين** متمثلاً في؛ الحد من الآثار السلبية لعدم تماثل المعلومات، والاختيار العكسي، وتكلفة الفرصة البديلة. (Houqe, 2018; De lima et al., 2018). **والمحللين الماليين** متمثلاً في؛ الحد من مخاطر التنبؤ، وتحسين دقة توقعاتهم بشأن نتائج أعمال الشركة في المستقبل (Kim et al., 2014; Houqe, 2018) . **ووكالات التصنيف الائتمانى** متمثلاً في؛ تحسين Credit Relevance للمعلومات المحاسبية، وتخفيض المخاطر الائتمانية من خلال تعزيز قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة (Florou et al., 2017; Dang et al., 2020). **ومراقبي الحسابات** متمثلاً في؛ زيادة أتعاب المراجعة لمقابلة الزيادة في جهد ووقت عملية المراجعة (Chen and Khurana, 2017; El Guindy and Trabelsi, 2020). **والجهات الإشرافية والرقابية** متمثلاً في؛ تحسين الدور الرقابي لهذه الجهات(Krismiaji and Surifah, 2020) . وأخيراً **الجمهور** متمثلاً في؛ زيادة رشد المستثمر

الفرد، ويصبح أكثر قدرة علي فهم الأثار الاقتصادية لتغيير المعالجات والممارسات المحاسبية على سوق رأس المال، مما يجعله أكثر قدرة على إدراك فرص النمو الحقيقية (Armostrong, et al., 2010; Houqe, 2018) .

٥-٢- جودة المعلومات المحاسبية: المفهوم والمقاييس والمحددات والمردود

تمثل المعلومات المحاسبية التى تتضمنها التقارير المالية مخرجات نظام معلومات المحاسبة المالية، والتى تعبر عن المركز المالى للشركات، ونتائج أعمالها، وتدفقاتها النقدية بما يعكس الأحداث والمعاملات الاقتصادية للشركات بعد معالجتها محاسبياً (Palea, 2013). وبالتالى فإن الهدف من هذا النظام هو توفير معلومات محاسبية ذات جودة مرتفعة لأصحاب المصالح، تُمكنهم من اتخاذ قرارات اقتصادية أكثر رشداً (Pascan, 2015). لذلك ر**كزت** IASB وFASB على الإطار المفاهيمى لإعداد التقارير المالية، ومدى استيفاء المعلومات المحاسبية لخصائصها النوعية، كما حددها هذا الإطار، للتعبير عن جودة هذه المعلومات. ووفقاً للإطار المفاهيمى تكون المعلومات المحاسبية ذات جودة عندما تكون ملامة وتمثل بصدق ما يجب أن تمثله، كما يتم تعزيز فائدة المعلومات المحاسبية عندما تكون قابلة للمقارنة ويمكن التحقق منها وقابلة للفهم ويتم الإفصاح عنها في الوقت المناسب(IASB, 2010).

وفيما يتعلق بمفهوم جودة المعلومات المحاسبية، فقد تعددت المصطلحات المستخدمة في الأدب المحاسبي للتعبير عن هذا المفهوم، اختلفت فيما بينها، ويمكن القول بعدم قدرة الفكر المحاسبي علي صياغة تعريف عام ومحدد لجودة المعلومات المحاسبية، واعتباره مفهوماً نسبياً يختلف باختلاف مداخل تحديد مفهوم الجودة. ولذلك ظهرت **أربعة مداخل** رئيسية في الأدب المحاسبي بشأن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية وهى؛ **المدخل الأول،** يقصر هذا المدخل جودة المعلومات المحاسبية على المدى الذي تعكس فيه المعلومات المحاسبية الجوهر الاقتصادى للمعاملات والأحداث الاقتصادية للشركة بصدق، وقدرة هذه المعلومات على التنبؤ بالتدفقات النفدية المستقبلية، وإستدامة الأرباح وإستمراريتها في المستقبل (الحوشي، ٢٠١٩؛ موسي، ٢٠١٩). **ووفقاً لهذا المدخل يكون مفهوم جودة المعلومات المحاسبية مرادفاً لمصطلح جودة الأرباح.**

وبشأن **المدخل الثانى،** يري مؤيدو هذا المدخل (Pascan, 2015; Bassemir and Farkas, 2018) أن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية يرتبط بمدى خلوها من التحريفات الجوهرية، وانخفاض الممارسات الإدارية الإنتهازية. و**وفقاً لهذا المدخل يكون مفهوم جودة**

المعلومات المحاسبية مرادفاً لمصطلح جودة الاستحقاق، حيث **يرى** Brown and Hillegeist (2007) أن جودة الاستحقاق تعنى أن المعلومات المحاسبية خالية من التحريفات الجوهرية الناتجة عن الممارسات الإدارية الإنتهازية، وتعبر عن الوضع الاقتصادى والمالى للشركة بصدق. و**المدخل الثالث**، ويري مؤيدو هذا المدخل (Bassemir and Farkas, 2018؛ الحناوى، ٢٠١٩؛ موسي، ٢٠١٩) أن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية يتحقق من خلال شمولية الإفصاح، وكفاية المعلومات المفصح عنها. **ووفقاً لهذا المدخل يكون مفهوم جودة المعلومات المحاسبية مرادفاً لمصطلح جودة الإفصاح المحاسبي**. حيث عرف موسي (٢٠١٩) جودة الإفصاح المحاسبي بأنها زيادة كمية ونوعية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية، وجودة مضمون ومحتوى هذه التقارير، والتى تتعلق بكون هذه المعلومات مفيدة لأصحاب المصالح، وتقدم صورة حقيقة عن الوضع الاقتصادى والمالى للشركة.

واخيراً **المدخل الرابع**، والذي يربط مفهوم جودة المعلومات المحاسبية بمدى استيفاء هذه المعلومات لخصائصها النوعية، ومدى ملاءمتها لمدخلات نماذج القرارات من منظور أصحاب المصالح، ومدى منفعة هذه المعلومات لمستخدمى التقارير المالية,Habib 2015؛ الحناوى، ٢٠١٩ ;Dechow et al., 2020. **ووفقاً لهذا المدخل يكون مفهوم جودة المعلومات المحاسبية مرادفاً لمصطلح جودة التقارير المالية (** Pascan, 2015; Krismiaji and Suhardjanto, 2016; Krismiaji and Raharja, 2018؛ الحناوى، ٢٠١٩). وفي هذا الصدد عرف الصيرفي (٢٠١٥) **جودة التقارير المالية** بأنها إعداد التقارير المالية وفقاً لإطار إعداد التقرير المالى المطبق، وأن تساعد على توصيل محتواها لمستخدميها في التوقيت المناسب وبمستوى تجميع ملائم، مع تجنب التحريف الجوهري في هذا المحتوى، وبالتالى تعبر التقارير المالية بصدق عن الوضع الاقتصادى للشركة خلال فترة زمنية معنية.

ويري الباحثان أنه يجب توضيح مفهوم جودة المعلومات المحاسبية من منظور المنفعة لأصحاب المصالح. **بمعنى أن**، المعلومات المحاسبية تكون ذات جودة، عندما تكون مفيدة لأصحاب المصالح، وتقُلل من حالات عدم التأكد ذات الصلة بمدخلات نماذج القرارات. وأن المنفعة التى يحصل عليها أصحاب المصالح ترتبط بحصولهم على معلومات محاسبية ذات قيمة تنبؤية وتأكيدية، وتصف بدقة ما حدث بالفعل بدون حذف أو إضافة، وخالية من الإنحياز. كما يتم تعزيز جودة المعلومات المحاسبية عندما تكون قابلة للفهم وقابلة للمقارنة ويمكن التحقق منها والإفصاح عنها في الوقت المناسب. **ولذلك** سوف يعتمد الباحثان علي **المدخل الرابع** لتوضيح مفهوم جودة

المعلومات المحاسبية استناداً على **الخصائص النوعية** للمعلومات المحاسبية، من أجل مقابلة الهدف من إنتاجها المتمثل في توفير معلومات محاسبية ذات جودة تفيد أصحاب المصالح.

وفي هذا السياق يعتبر الإطار المفاهيمى لإعداد التقارير المالية مصدراً رئيسياً لتعريف جودة المعلومات المحاسبية، حيث تُحدد **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية** مدى منفعة هذه المعلومات بالنسبة لأصحاب المصالح في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ذات الصلة. وتنقسم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إلى مجموعتين هما؛ الخصائص النوعية **الاساسية** Primary Qualitative Characteristics، والخصائص النوعية **المعززة/المُحسَّنة** Enhancing Qualitative Characteristics، مما يزيد من منفعة محتوى ما تضمنه التقارير المالية من معلومات محاسبية لأصحاب المصالح (IASB, 2010).

ويخلص الباحثان مما سبق؛ إلى عدم وجود تعريف محدد متفق عليه لجودة المعلومات المحاسبية. وعلى الرغم من وجود بعض الجوانب المتداخله بين التعريفات السابق ذكرها، إلا أن أكثر هذه التعريفات شمولاً واتساقاً مع هدف الدراسة الحالية، والذي ستتبناه الدراسة في جانبها التطبيقي، هو التعريف الذي يركز علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. **وبناءً على ذلك يقترح الباحثان تعريف جودة المعلومات المحاسبية بأنها المعلومات المحاسبية المعده وفقاً للإطار المفاهيمى لإعداد التقارير المالية المطبق، والمستوفاه لخصائصها النوعية، الأساسية والمعززة، بما يعكس الوضع الاقتصادى للشركة، وخصائصها التشغيلية، وسلامتها المالية المرتبطة بحجم تدفقاتها النقدية المستقبلية، وإستدامة أرباحها، بما يساهم في تقليل حالات عدم التأكد ذات الصلة بمدخلات نماذج قرارات أصحاب المصالح، والحد من المخاطر المرتبطة بعملية اتخاذهم للقرارت الاقتصادية.**

وبشأن محددات جودة المعلومات المحاسبية؛ يتضح للباحثان من تحليل الأدب المحاسبي ذات الصلة (Garcia– Sánchez et al., 2017; Meinicucci, 2020; Nguyena, H. and Nguyena, A., 2020) أن جودة المعلومات المحاسبية تختلف بين الشركات باختلاف مجموعة من المحددات، والتى يمكن تقسيمها **إلى أربعة مُحددات رئيسية** هى؛ **حوكمة الشركات وبيئة الممارسة المهنية** و**المراجعة الخارجية** وأخيراً **الخصائص التشغيلية للشركات.**

أما بشأن مقاييس جودة المعلومات المحاسبية؛ فقد ترتب علي تعدد مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية، عدم وجود منهجية قياسية موحدة يتم تطبيقها من قبل جميع الدراسات ذات الصلة بجودة

المعلومات المحاسبية، **مما أدى إلى** تعدد نماذج قياس جودة المعلومات المحاسبية، منها ما يرتبط بالأرقام المحاسبية متمثلة في نماذج جودة الأرباح والمقدرة التقييمية والاستحقاق والاعتراف بالمكاسب والخسائر. وأخرى ترتبط بالخصاص التشغيلية والمتغيرات المؤسسية ذات الصلة بالشركة مثل؛ حوكمة الشركات والمراجعة الخارجية وهيكل الملكية. وأخيراً نماذج تستند إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبيةذج التى تم استخدامها لقياس هذه الجودة ما بين **نماذج كمية**، وأخري **نوعية**، ونماذج تستند إلى **الخصائص النوعية للمعلومات** (Abdullahi and Abubakar, 2017؛ موسي، ٢٠١٩.

ويرى الباحثان أن نموذج الخصائص النوعية Qualitative Characteristics Model، هى أكثر هذه النماذج اتساقاً مع هدف البحث الحالى لقياس جودة المعلومات المحاسبية، حيث تم تطويرها للتغلب على أوجه القصور الملحوظة في النماذج الكمية والنوعية لقياس جودة المعلومات المحاسبية، من خلال تفعيل **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ككل في نماذج القياس.** وتتميز هذه النماذج، بأنها تعتمد على الجوانب المختلفة للتقارير المالية والإفصاح عن كل من المعلومات المالية وغير المالية، التي تساعد أصحاب المصالح في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية (Agyei–Mensah, 2013 ; Kallob, 2013؛ بدوى، ٢٠١٧). وعلي الرغم من صعوبة هذه النماذج وإمكانية تأثير التحيز الشخصي والبعد الذاتي للباحث في القياس، إلا أنها تظل أكثر نماذج قياس جودة المعلومات المحاسبية شمولاً، حيث أنها لديها القدرة على تغطية كل خصائص التقارير المالية وغير المالية. كما أنها تقيس هذه الجودة بطريقة مباشرة بناءً على متطلبات الإطار المفاهيمى لإعداد التقارير المالية (بدوى، ٢٠١٧). **لذلك سوف يعتمد الباحثان عملياً في هذا البحث علي هذا النموذج لقياس جودة المعلومات المحاسبية.**

وبشأن مردود جودة المعلومات المحاسبية من منظور أصحاب المصالح؛ يختلف مردود جودة المعلومات المحاسبية على أصحاب المصالح باختلاف احتياجاتهم من المعلومات المحاسبية وجودتها (Meinicucci, 2020)، خاصة على **المستثمرين؛** في صورة الحد من عدم تماثل المعلومات بين الأطراف ذات الصلة، وما يتبعها من الحد من الآثار السلبية لمشكلة الاختيار العكسي، وحماية الأسعار، ومشاركة المخاطر، وزيادة المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، مما يؤدى إلى تحسين كفاءة الاستثمار في الأسواق المالية(Houcine, 2018). وعلى **وكالات التصنيف الائتمانى؛** في صورة تحسين Credit Relevance، وزيادة دقة تنبؤات التدفقات النقدية المستقبلية، و تمكين هذه الوكالات من فهم **المخاطر** ذات الصلة بالشركة بصورة أفضل (Florou et al.,

(2017; Dong et al., 2020; Kim and Koag, 2020. وعلى **المقرضين**؛ في صورة تحسين شروط المديونية، والدفاع عن مصالح المقرضين ضد الممارسات الإدارية غير المرغوب فيها(De Meyere et al.,2018). **وعلى المحللين الماليين**؛ في صورة زيادة دقة تنبؤات المحللين الماليين(Nam, 2019). وعلى **الجهات الإشرافية والرقابية**؛ في صورة زيادة فعالية الدور الرقابي لهذه الجهات على سلوك وقرارات الإدارة، ومتابعة الأنشطة الإدارية والاستثمارية للإدارة Ribeiro) (et al., 2019; Meinicucci, 2020. وعلى **الجمهور (المستثمرين الأفراد)**؛ في صورة تحسين إدراكهم للأداء المالى والاقتصادى للشركة(Hirshleifer et al., 2011) .

٥-٣- تحليل العلاقة بين تبنى IFRS وجودة المعلومات المحاسبية واشتقاق فرض البحث (H1)

بشأن العلاقة المباشرة بين تبنى IFRS وجودة المعلومات المحاسبية، اتفقت العديد من الدراسات الأجنبية مثل (De found, et al., 2019; Gu, et al., 2019; Amida and Issahaku, 2019; Lee, 2019; Key and Kim, 2020; Kim and Koga, 2020; Dang et al., 2020) ، من جهة، والعديد من الدراسات العربية مثل (طلخان، ٢٠١٧؛ إبراهيم، ٢٠١٧؛ منصور، ٢٠١٧؛ السواح، ٢٠١٩؛ موسي، ٢٠١٩)، من جهة أخرى، علي تحسن جودة المعلومات المحاسبية بعد تبنى IFRS، عنه قبل التبنى، نتيجة **تضييق نطاق بدائل المعالجات المحاسبية المتاحة**، ومن ثم تقليل الممارسات الإدارية الانتهازية. بالإضافة إلى **تقديم تقارير أكثر شولاً وتفصيلاً**، من خلال الإفصاح عن الافتراضات المستخدمة لتحديد وتقدير العناصر المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية من أجل تلبية احتياجات أصحاب المصالح من المعلومات المحاسبية، مما أدى إلى زيادة مستوى الإفصاح في التقارير المالية، ومن ثم تعزيز شفافية المعلومات المحاسبية.

أضف إلى ذلك **توحيد الممارسات المحاسبية**، وما تبعها من تحسين قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة علي المستوى الدولى (Amidu and Issahaku, 2019; Key and Kim, 2020).أضف إلى ذلك **الإعتراف بالخسائر في التوقيت المناسب**، مما أدى إلى زيادة دقة تنبؤات المحللين الماليين(Demmer, et al., 2019). كما أن الاستناد على محاسبة القيمة العادلة ساهم بشكل كبير في التعبير عن الوضع الاقتصادى الحقيقي للشركة في تاريخ التقرير، من خلال المواءمة بين القيمة الدفترية، والقيمة السوقية للعناصر المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية،

مما أدى إلى زيادة المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية (Kim and Koga, 2020)، وزيادة ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس التصنيف الائتمانى للشركات (Floroue et al., 2017;Kim and Koga, 2020; Dang et al., 2020).

وعلي عكس ما سبق؛ يجادل البعض الآخر من الكتاب (Habib et al., 2019 ؛ شيتوي، ٢٠١٥؛ Tahat et al., 2016) بأن تبنى IFRS لم يُحسن جودة المعلومات المحاسبية، لأن IFRS قائمة على أساس المبادىء، ولا تتضمن قواعد تفصيلية حول كيفية تطبيق المعالجات المحاسبية، والسماح للإدارة ومعدى التقارير المالية بتفسير المعالجات المحاسبية بما يتماشي مع ظروف كل شركة، مما يؤدى إلى تنويع المعالجات المحاسبية للمعاملات الاقتصادية ذات الطبيعة المماثلة، الأمر الذي يترتب عليه زيادة السلطة التقديرية للإدراة حول كيفية الإفصاح عن مركزها المالي لأصحاب المصالح، ومن ثم زيادة الممارسات الانتهازية لإدارة الأرباح، وتقليل الإعتراف بالخسائر في الوقت المناسب.

كما أن IFRS أكثر توجهاً نحو محاسبة القيمة العادلة، والتى تجعل الأرباح المحاسبية أكثر تقلباً، مما يؤثر سلباً على جودة الأرباح المحاسبية ، ومن ثم انخفاض دقة التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. **وهو الأمر الذي يتناقض مع المردود الإيجابي المتوقع لتبنى IFRS على جودة المعلومات المحاسبية. ومن منظور آخر؛** توصل البعض الآخر (Pascan, 2015; Turki, 2017; Masum and Parker, 2020) إلى أن تأثير تبني IFRS على جودة المعلومات المحاسبية، ليس تأثيراً مطلقاً، ولكنه تأثير مشروط بفعالية آليات الإنفاذ والعوامل المؤسسية، والتى من الصعب توحيدها علي المستوى الدولي. **وعليه يمكن القول باختلاف اتجاه العلاقة التأثيرية بين تبنى IFRS وجودة المعلومات المحاسبية، باختلاف سمات بيئة التطبيق.**

وبتحليل تلك الدراسات منهجياً؛ اتضح لنا اعتماد عدد محدود منها علي منهجية تحليلية للدراسات السابقة، ومنها (Pascan, 2015; Masum and Parker, 2020) من خلال عرض وتحليل النتائج التجريبية التى توصلت إليها الدراسات السابقة. في حين أن الغالبية العظمى من هذه الدراسات اعتمدت على منهجية الدراسة التطبيقية، من خلال استخدام وتحليل البيانات الفعلية الواردة بالقوائم المالية، وتطبيق نماذج الانحدار(طلخان، ٢٠١٧؛ إبراهيم، ٢٠١٧ ;Gu, et al., 2019 Amida and Issahaku, 2019;Key and Kim, 2020; Kim and Koga, 2020;

Dang et al., 2020). **وهو الأمر الذي يبرر توجه الباحثان في اختيارهما للمنهج التطبيقي لاختبار العلاقة التأثيرية محل الدراسة، باعتبارها أكثر المنهجيات الملائمة لذلك.**

كما إتضح لنا من تحليل الدراسات السابقة تنوع **مجال تطبيقها** من دراسة لأخرى؛ حيث ركز البعض منها مثل (Florou et al., 2017; Trimble, 2018) على النطاق الدولي World Scope Dataباستخدام بيانات عدد من الدول ذات الأطر المؤسسية المختلفة، وآليات الإنفاذ المختلفة . بينما إعتمد البعض مثل (Muller, 2014; Kurki, 2017) علي World Scope Data لدول الاتحاد الأوربي فقط. في حين قام البعض الآخر مثل (Key and Kim, 2020; Kim and Koga, 2020) بالتحقق من العلاقة محل الدراسة في الشركات الكورية، كما تطرقت دراسة Lin et al., (2015) للشركات الأمريكية، بينما إستندت دراسة Habib et al., (2019) على الشركات الاسترالية. **أما بشأن الدراسات العربية فقد** إعتمدت دراسة محمد (٢٠١٦) علي البنوك الأردنية، بينما اعتمد Tahat et al., (2016) على الشركات الأردنية. في حين اعتمد البعض الآخر من الدراسات العربية (Alfaraih, 2009; Mousa and Desoky, 2014) على الشركات الكويتيه والإمارات العربية المتحدة. كما استخدم عدد من الدراسات (Khanagha, 2011; Khanagha et al., 2011) بيانات الشركات الإيرانية.

أما فيما يتعلق بالدراسات المصرية، فهناك عدد من الدراسات مثل (شيتوى، ٢٠١٥؛ طلخان، ٢٠١٧؛ إبراهيم، ٢٠١٧؛ منصور، ٢٠١٧؛ موسي، ٢٠١٩) التى تطرقت إلى الشركات المصرية. وبتتبع التطور التاريخي للدراسات المصرية، يتضح أن هناك ندرة ملموسة في الدراسات التي تناقش العوامل التي تؤثر على شكل ومحتوى القوام المالية، حيث توجد دراسات قليلة فقط مثل (موسي، ٢٠١٩) تناقش بشكل مباشر، أو غير مباشر، جودة المعلومات المحاسبية في إطار IFRS ، **وذلك في حدود علمنا،** حيث أن أغلب الدراسات المصرية مثل (سعد الدين، ٢٠١٣؛ شحاته، ٢٠١٣؛ طلخان، ٢٠١٧؛ إبراهيم،٢٠١٧)، ركزت على التحقق من العلاقة محل الدراسة، في إطار الإصدار الثانى للمعايير المصرية الصادرة عام ٢٠٠٦، وفق مدخل التكييف المحاسبي، والتى يصعب تعميم نتائجها علي إطار الإصدار الثالث للمعايير المصرية الصادر عام ٢٠١٥، وفق مدخل التبني، وهو المدخل الذي ركزت عليه الدراسات الأجنبية التى عنيت باختبار العلاقة بين تبنى IFRS وجودة المعلومات المحاسبية. كما ركزت هذه الدراسات على تحليل منفعة المعلومات المحاسبية بالنسبة لقرارات أصحاب المصالح بعد التبنى، دون مقارنتها بمنفعتها قبل التبني.

فضلاً عن تباين نتائج الدراسات التى تمت في بيئة الأعمال المصرية، والتى تأثرت كثيراً بالتطبيق الشكلى وعدم الالتزام الكامل بهذه المعايير من قبل الشركات في البيئة المصرية. نظراً لضعف آليات الإنفاذ القانونى للمعايير من قبل المنظمين وعدم كفاية تدريب الممارسين، وتعقد معايير التقرير المالى الدولية خاصة في ظل عدم وجود تفسيرات واضحة لتطبيق هذه المعايير، فضلاً عن سوء البنية التحتية لمهنة المحاسبة في مصر (أبو طالب، ٢٠١٣؛ شحاته، ٢٠١٣). **كما استخلص الباحثان** أن الدراسات المصرية، لم تتناول دراسة جودة المعلومات المحاسبية **بصورة شاملة**، حيث انصب اهتمام هذه الدراسات على الجانب المالى فقط من جودة المعلومات المحاسبية، **أى خاصية الملاءمة** ، في ظل تجاهل تام لباقي الخصائص النوعية المالية وغير المالية والتى لا تقل أهمية عن الملاءمة في تحديد جودة المعلومات المحاسبية وفقاً لمفهوم جودة المعلومات المحاسبية من منظور الخصائص النوعية التى حددها الإطار المفاهيمى الصادر عن IASB في ٢٠١٠، وخاصة خاصية **القابلية للمقارنة**، والتى تمثل الهدف الأساسي من عملية التقارب المحاسبي الدولي وفقاً لهدف IASB من إصدار معايير التقرير المالى الدولية والمتمثل في تعزيز قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة على المستوى الدولى. **الأمر الذي يدل على وجود فجوة زمنية ونوعية وكمية في الدراسات المصرية ذات الصلة بالعلاقة محل الدراسة. وهو ما يبرر توجهنا نحو اختبار العلاقة محل الدراسة المثارة للجدل دولياً في بيئة الممارسة المحاسبية المصرية، كأحد الدول النامية التى تبنت IFRS في عام ٢٠١٥، على الرغم من أن هذه العلاقة لاتتسم بالحداثة النسبية.**

وبصفة عامة؛ خلصنا من تحليل الدراسات السابقة إلى أن **نتائجها غير حاسمة، وهناك جدل مثار** بشأن مدى تأثير تبنى IFRS على جودة المعلومات المحاسبية، سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية على حدا سواء. حيث أظهرت نتائج هذه الدراسات أن تبني IFRS يؤدى إلى حدوث تغييرات جوهرية في جودة المعلومات المحاسبية، ولكن يتحدد اتجاه هذا التغيير، إيجاباً أو سلباً، بناءً على مجموعة من العوامل المؤسسية والخصائص التشغيلية علي مستوى الشركة ومقاييس جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة وفترات الدراسة، وما إذا كان قرار التبنيى اختيارياً أو اجبارياً، **لذلك يتوقع الباحثان** أن يؤثر تبنى IFRS على جودة المعلومات المحاسبية، دون أن يتبنى الباحثان اتجاهاً معين للعلاقة محل الدراسة. **وبناءً عليه يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث(H1) على النحو التالى:**

H1: يؤثر تبني معايير التقرير المالى الدولية على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

كما أوضحت العديد من الدراسات (موسي، ٢٠١٩؛ Amida and Issahaku, 2019; Key and Kim, 2020; Kim and Koga, 2020; Dang et al., 2020) بأن تبنى معايير التقرير المالى الدولية ليس هو المتغير الوحيد الذي يؤثر على جوة المعلومات المحاسبية، إلا أن هناك العديد من **المتغيرات الأخرى التى لها تأثير مباشر على جودة المعلومات المحاسبية، والتى يصعب تجاهل تأثيرها. وتتمثل هذه المتغيرات في الخصائص التشغيلية** للشركات مثل **درجة الالتزام الحوكمى للشركات،** متمثلة في مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة الداخلية، والإفصاح والشفافية و**بيئة ممارسة المحاسبة،** والتى تنطوى على القوانين واللوائح ذات الصلة بإعداد التقارير المالية، والإطار المفاهيمى لإعداد التقارير المالية المطبق، ونظام المعلومات المحاسبي المستخدم لإنتاج المعلومات المحاسبية، وجودة **المراجعة المدركة مدفوعة** بحجم مكتب المراجعة، ودرجة التخصص الصناعي لمراقبي الحسابات، وفترة تدوير مكتب المراجعة، وأتعاب مراقب الحسابات، **بالإضافة إلى** حجم الشركة، ونوع القطاع الصناعى، ودرجة تركز الملكية، ودرجة الرفع المالى، ونتيجة نشاط الشركة، وكثافة رأس المال، ودرجة ملموسية الأصول، ودرجة تعقد العمليات، ودرجة التنويع، ومعدل العائد على الأصول من جهة أخرى(Kim and Koga, 2020; Dang et al., 2020). إلا أن **حجم الشركة، ودرجة الالتزام الحوكمى للشركات** كانت أكثر هذه المتغيرات اهتماماً من قبل الدراسات السابقة التى تطرقت إلى العلاقة التأثيرية مجال الفرض (H1). وتمت معالجة هذه المتغيرات كمتغيرات رقابية تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية (المتغير التابع)، **وهو المدخل الذي سوف يتبناه الباحثان في البحث الحالى لإختبار أثر هذه المتغيرات على جودة المعلومات المحاسبية.**

٦- منهجية البحث

يستهدف البحث في هذا القسم عرض منهجية البحث وذلك من خلال تناول كل من؛ أهداف الدراسة التطبيقية، مجتمع وعينة الدراسة، نموذج الدراسة توصيف وقياس متغيراتها، أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية، أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة في تحليل البيانات وذلك على النحو التالى:

٦-١- أهداف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فرض البحث عملياً، للتحقق من تأثير تبنى IFRS على جودة المعلومات المحاسبية مقاسة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وذلك قياساً علي بعض الدراسات السابقة مثل (Pascan, 2015; Yuridsndi and Puspitasari, 2015;Turki,

2017 ؛طلخان، ٢٠١٧). كما تستهدف الدراسة التطبيقية التحقق من مدى تأثر جودة المعلومات المحاسبية ببعض المتغيرات الرقابية ذات الصلة بالخصائص التشغيلية للشركات، والتى تتمثل في؛ حجم الشركة ودرجة التزامها الحوكمى، وجودة المراجعة المدركة وذلك اتساقاً مع ما تبناه الباحثان من اتباع المدخل الرقابي للتحقق من أثر تلك المتغيرات على جودة المعلومات المحاسبية، استناداً على نتائج العديد من الدراسات مثل (De Lima, et al., 2018; Dang et al., 2020)

٦-٢- مجتمع وعينة الدراسة

يتضمن مجتمع الدراسة كافة الشركات غير المالية[١] المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٨[٢]. ويعرض الجدول رقم (٦-١) عدد الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال سنوات الدراسة، كل على حده.

جدول ٦-١: عدد الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

الشركات المقيدة	2012	2013	2014	2016	2017	2018	الإجمالي
غير المالية	168	169	184	176	177	190	1064
المالية	43	43	38	46	45	30	245
الإجمالى	213	212	222	222	222	220	1310

المصدر: مركز معلومات البورصة المصرية.

وقد تم سحب عينة عشوائية من هذه الشركات باستخدام معادلة (2004) Godden لتقدير حجم العينة لمجتمع معلوم [٣]، وتم تطبيق هذه المعادلة علي الفترة المالية المنتهية في ٢٠١٨ باعتبارها أكبر فترات الدراسة من حيث عدد الشركات غير المالية المقيدة بنحو (190) شركة غير مالية، مقسمة علي (15) قطاع كما هو موضح في الجدول رقم (٣-٣). وقد بلغ عدد شركات

---

[١] تم **استبعاد** المؤسسات المالية (البنوك، وشركات التأمين، وصناديق الاستثمار)، والبالغ عددها عام ٢٠١٨ (٣٠) مؤسسة مالية ؛ نتيجة لاختلاف طبيعة نشاطها عن الشركات غير المالية، وخضوعها لمعايير محاسبية، وإطار إعداد التقارير المالية، ومتطلبات رقابية، وقواعد تنظيمية خاص بها (طلخان، ٢٠١٧، زكى، ٢٠١٨).

[٢] استبعاد سنة ٢٠١٥ من التحليل

[٣] يتم تقدير حجم العينة لمجتمع معلوم علي النحو التالي (Godden,2004):

$$SS = \frac{Z^2 \times (P) \times (1-P)}{C^2} = \frac{3.8416 \times 0.5 \times 0.5}{0.0025} = 384 \quad (1)$$

حيث: Z = 1.96 عند مستوى معنوية ٥%، وتشير C إلى مستوى ثقة Confidence Interval= 0.05، بينما تعبر P عن نسبة توقع حدوث الظاهرة في المجتمع وتعادل 0.5 (تقدير حجم العينة لمجتمع معلوم N (N=190)):

$$N = \frac{SS}{\left(1+\left(\frac{SS-1}{POP}\right)\right)} = \frac{384}{\left(1+\left(\frac{384-1}{190}\right)\right)} = 127 \quad (2)$$

حيث: SS تشير إلى حجم العينة من مجتمع غير معلوم (الخطوة رقم ١)، بينما تعبر POP عن حجم المجتمع المعلوم

العينة النهائية محل الدراسة (167) شركة، وهو أكبر من حجم العينة المقدر بواسطة المعادلة سالفة الذكر البالغ ١٢٧ شركة. ويتبع الباحثان مدخل Firm– Year– Observation قياسا علي (Basu,2016; Hagen,2016 ؛ طلخان، ٢٠١٧، زكى، ٢٠١٨).

كما يوضح الجدول رقم (٦–٢) أن حجم مشاهدات العينة النهائية التى اعتمد عليها الباحثان لاختبار صحة فروض البحث بلغ 951 مشاهدة. ويوضح الجدول رقم (٦–٣) توزيع حجم مشاهدات العينة النهائية وفقاً للقطاعات الصناعية[١].

جدول ٦–٢: إجراءات اختيار العينة النهائية

1310	إجمالي المشاهدات السنوية Firm-Year Observation خلال فترة الدراسة من ٢٠١٢-٢٠١٨
(245)	يطرح منها: المشاهدات السنوية للقطاع المالي
(113)	يطرح منها: البيانات المفقودة و المشاهدات غير المكتملة
951	حجم مشاهدات العينة النهائية Final Sample

جدول ٦–٣: توزيع حجم العينة على القطاعات

القطاع الصناعي		القطاع التجارى		القطاع الخدمى	
القطاع	المشاهدات السنوية	القطاع	المشاهدات السنوية	القطاع	المشاهدات السنوية
العقارات	173 مشاهدة	التجزئه	25 مشاهدة	السياحة	62 مشاهدة
التشييد والبناء	157 مشاهدة	الأغذية	144 مشاهدة	الرعاية الصحية والأدوية	65 مشاهدة
الموارد الأساسية	49 مشاهدة	المنتجات المنزلية	61 مشاهدة	الإتصالات	12 مشاهدة
السيارات	87 مشاهدة	-------	------	المرافق العامة	12 مشاهدة
الكيماويات	62 مشاهدة	--------	-------	النفط والغاز	15 مشاهدة
-------	---------	------	-----	التكنولوجيا	15 مشاهدة
--------	--------	----------	------	الإعلام	12 مشاهدة

المصدر: من إعداد الباحثين

٣–٣– نموذج البحث وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة

فيما يلي يعرض الباحثان لنموذج البحث، وتوصيف وقياس المتغيرات:

[١] لأغراض التحليل الإحصائي قام الباحثان بتقسيم شركات العينة المتشابهة في النشاط مع بعضها البعض، تقسيماً اقتصادياً، بحسب نوع النشاط إلى ثلاث قطاعات هى، القطاع الصناعى والقطاع التجارى والقطاع الخدمى (حسين، ٢٠١٥).

٦-٣-١- نموذج البحث (وفقاً للتحليل الأساسي)

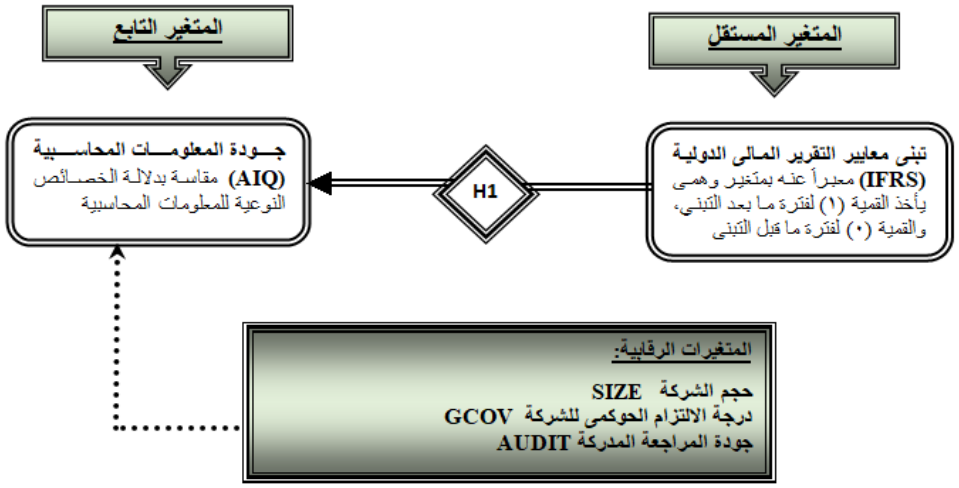

المصدر: من إعداد الباحثين

٦-٣-٢- توصيف وقياس متغيرات الدراسة: تم توصيف وقياس متغيرات البحث كما يلي

جدول ٦-٤: توصيف وقياس متغيرات الدراسة

المتغير	نوعه	التأثير المتوقع	التوصيف	القياس
تبني معايير التقرير المالي الدولية (IFRS)	مستقل	H1 +\-	تطبيق IFRS الصادرة عن IASB كما هي في بيئة الممارسة المحاسبية المصرية، بدون إجراء أيه تعديلات جوهرية عليها، بإعتبارها المكون الأساسي لإطار إعداد التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك وفقاً لقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥، وتعديلاته (شرف، ٢٠١٧؛ موسي، ٢٠١٩)	أ- لأغراض التحليل الأساسي: متغيير وهمي يأخذ القيمة ١ إذا كانت الشركة تتبني معايير IFRS، وصفر بخلاف ذلك، قياساً على (Hagen, 2016; De Lima, et al.,2018) ب-لأغراض تحليل الحساسية: متغير وهمي رباعي (صفر، ١،٢، ٣) حيث أن الثلاث سنوات ما قبل التبنى تأخذ القيمة صفر، في حين أن سنة ٢٠١٦ تأخذ القيمة ١، وسنة ٢٠١٧ تأخذ القيمة ٢، وسنة ٢٠١٨ تأخذ القيمة ٣ قياساً على (in and Yen, 2014)
جودة المعلومات	تابع	ــــــــ	المعلومات المحاسبية المعده وفقاً للإطار المفاهيمى لإعداد	أ-لأغراض التحليل الأساسي: اعتماداً على مؤشر NiCE

المحاسبية (AIQ)			التقارير المالية المطبق، والمستوفيه لخصائصها النوعية، الأساسية والمعززة، بما يعكس الوضع الاقتصادى للشركة، وخصائصها التشغيلية، وسلامتها المالية ، بما يساهم في تقليل حالات عدم التأكد ذات الصلة بمدخلات نماذج قرارات أصحاب المصالح، والحد من المخاطر المرتبطة بعملية اتخاذهم للقرارت الاقتصادية. حيث تكون المعلومات المحاسبية ذات جودة عندما تكون ملائمة وتعرض بصدق ما يجب أن تمثله. كما يتم تعزيز فائدة المعلومات المحاسبية إذا كانت قابلة للمقارنة ، ويمكن التحقق منها ، ويتم الإفصاح عنها في الوقت المناسب ومفهومة (IASB, 2010; Pascan, 2015)	لقياس جودة المعلومات المحاسبية بدلالة الخصائص النوعية للمعلومات، قياساً على (Yurisandi and Puspitasari, 2015) ب- لأغراض تحليل الحساسية بدلالة التحفظ المحاسبي[1] مقاساً بنموذج MTB[2]، قياساً على (Hegan, 2016; De Lima, et al., 2018)
جودة المراجعة المدركة	رقابي	+\- علي المتغير التابع	قدرة مراقب الحسابات علي الكشف، والتقرير عن التحريفات الجوهرية بالقوائم	بدلالة درجة التخصص الصناعى لمراقب الحسابات[3] ، قياساً على (Kim, et al.,2015 and

[1] **يعتمد الباحثان علي نموذج قيم صافي الأصول (MTB)** لقياس مستوى التحفظ المحاسبي(الذي يعبر عد عدم التأكد المحيط بعملية إعداد القوائم المالية، والذي ينعكس في الميل نحو الإعتراف المبكر بالأخبار السيئة مع تدنية قيم صافي الدخل وصافي الأصول) **لإعتباره مقياساً تراكمياً** لأثر التحفظ منذ إنشاء الشركة، وحتى تاريخ القياس. وكلما زادت نسبة (MTB) عن الواحد الصحيح يعبر ذلك عن ممارسة الشركة للتحفظ المحاسبي، ومن ثم زيادة جودة المعلومات المحاسبية (الصيرفي، ٢٠١٥)

[2] MTB= القيمة السوقية لحقوق الملكية ÷ القيمة الدفترية لحقوق الملكية. ويتم احتساب القيمة السوقية لحقوق الملكية من خلال المعادلة التالية؛ **القيمة السوقية لحقوق الملكية القيمة الدفترية لحقوق الملكية – رأس المال المصدر والمدفوع + (عدد الأسهم العادية القائمة المتداولة × سعر الإقفال للسهم)** (زكى، ٢٠١٨). ووفقاً للدراسات السابقة (الصيرفي، ٢٠١٥؛ طلخان، ٢٠١٧) يوجد ثلاثة بدائل لتحديد سعر إقفال السهم ؛ سعر السهم في نهاية السنة المالية، سعر السهم بعد ٩٠ يوم من تاريخ نهاية السنة المالية (وفقاً للائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ١٥٩ لسنة ١٩٩٢، وتعديلاته)، وأخيراً سعر السهم في يوم العمل التالي لتاريخ تقرير مراقب الحسابات.ويمكن استخدام هذه البدائل الثلاثة لحساب القيمة السوقية لحقوق الملكية .كما يتم حساب **عدد الأسهم العادية القائمة والمتداولة** بالمعادلة التالية: عدد الأسهم العادية القائمة عدد الأسهم العادية المصدرة– عدد أسهم الخزينة(طلخان، ٢٠١٧).

[3] درجة التخصص الصناعي = خارج قسمة صافي إيرادات نشاط عملاء مراقب الحسابات في الصناعة علي إجمالي صافي إيرادات نشاط جميع عملاء مراقبي الحسابات في نفس الصناعة. أو استخدام عدد العملاء لحساب الحصة السوقية لمراقب الحسابات في صناعة معينة، قياساً علي (Liu, et al., 2017)

(Audit)			المالية، وذلك في ظل التزامه بالمعايير المهنية وقواعد أداب وسلوكيات المهنة (Nawaiseh,2016؛ زكى، ٢٠١٨)	.Liu, et al., 2017)
حجم الشركة (Size)	رقابي	+\- على المتغير التابع	إحدى الخصائص التشغيلية المميزة للشركة التى تحدد قدرة وطاقة الشركة، المتولدة من الموارد البشرية والمادية والتكنولوجية المقتناه، علي تحقيق أهدافها التشغيلية والمالية، وغير المالية، في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، وخلق ميزة تنافسية، وإمتلاك حصة سوقية أكبر من سوق المنتج، مقارنة بمنافسيها في الصناعة (Chen et al.2017)	باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي القيمة الدفترية للأصول، قياساً على (Hegan, 2016; De Lima et al.,;2018)
درجة الالتزام الحوكمى للشركات (CGov)	رقابي	+\- علي المتغير التابع	مدى التزام الشركات بتفعيل القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة بالبورصة، وفقاً للدليل المصرى لحوكمة الشركات الصادر عن مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بالقرار رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٦.	بخارج قسمة إجمالي عدد القواعد التنفيذية التى قامت الشركة بتفعيلها على مجموع هذه القواعد حسب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٦، قياساً على (الصاوى، ٢٠١٠؛ رميلي، ٢٠١٨)، وذلك في ضوء متطلبات النسخة الجديدة لقواعد القيد والشطب الصادرة عام ٢٠١٨ (انظر ملحق رقم ٥)

المصدر: من إعداد الباحثين

٦ – ٤ – أدوات وإجراءات الدراسة

بشأن أدوات الدراسة؛ فقد تم الاعتماد علي البيانات الثانوية Secondary Data الواردة بالتقارير المالية لشركات العينة، والبيانات المتاحة علي موقع مباشر، خاصة بيانات أسعار الأسهم، وكذلك البيانات الرئيسية التى تفصح عنها الشركات الكترونياً عبر صفحتها الرسمية على الانترنت. كما تم الإستعانة بالمعلومات الصادرة عن مركز معلومات البورصة المصرية. بالإضافة إلى القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية الصادر عن مركز المديرين المصرى، وقواعد

القيد والشطب في نسختها المعدلة عام[1] ٢٠١٨، وتحليل محتوى التقارير المالية، والمواقع والنشرات الرسمية السابق الإشارة إليها(طلخان، ٢٠١٧؛ زكى، ٢٠١٨). فضلاً عن الاستعانة بالنماذج الرياضية والإحصائية التى يوفرها برنامج EXCEL لأغراض حساب قيم المتغيرات، وكذلك البرامج الإحصائية الجاهزة مثل STATA Corp 15 لاختبار فرض البحث.

أما بشأن إجراءات الدراسة؛ ففي ظل افتقار بيئة الممارسة المحاسبية والمهنية المصرية إلى وجود قاعدة بيانات رسمية ذات الصلة بحوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ومن أجل احتساب **درجة الالتزام الحوكمى للشركات**، قام الباحثان بإشتقاق مؤشر للحوكمة بناءً على متطلبات القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وقواعد القيد والشطب في نسختها المعدلة عام ٢٠١٨، عن طريق الاستعانة بالبيانات الواردة بالتقارير المالية لشركات العينة، وكذلك البيانات التى تفصح عنها الشركة الكترونياً عبر صفحتها الرسمية على المواقع الالكترونية، ذات الصلة بالهيكل التنظيمى لمجلس إدارة الشركة واللجان المنبثقة عنه (الصاوى، ٢٠١٠؛ رميلي، ٢٠١٨). كما تم قياس **درجة جودة المعلومات المحاسبية**، من خلال تحليل محتوى التقارير المالية المستقلة السنوية التاريخية الكاملة وايضاحاتها المتممة، لتحديد مدى استيفاء هذه المعلومات لخصائصها النوعية، كما حددها مؤشر NICE . أما بالنسبة لباقي متغيرات الدراسة، فقد تم استخراج البيانات اللازمة من التقارير المالية لقياس هذه المتغيرات، وقد تم الاعتماد علي برنامج Microsoft Excel لإحتساب معادلات وقيم متغيرات الدراسة المستهدف اختبارها، تمهيداً لإجراء التحليل الإحصائي لها باستخدام البرنامج الإحصائي STATA Corp 15. وقد امتدت **فترة الدراسة** من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٨. ولأغراض قياس أثر تبنى IFRS على كل من المتغيرين الوسيط والتابع، تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين؛ فترة ماقبل تبنى IFRS وهى الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٤، وفترة ما بعد تبني IFRS وهى الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٨، مع استبعاد عام ٢٠١٥ من التحليل.

[1] وافق مجلس إدارة الهية العامة للرقابة المالية، في أغسطس ٢٠٢٠، علي إجراء تعديل على بعض أحكام قواعد القيد والشطب في عدد من المجالات لحماية أصحاب المصالح خاصة المستثمرين ومنها؛ إعادة تنظيم تعامل أعضاء مركز الإدارة والمساهمين الرئيسيين والأطراف الداخلية على الأوراق المالية للشركة، حيث تم تعديل المادة رقم (٣٨) من قواعد القيد لكى تتضمن عدم السماح بتعامل الإدارة والأطراف الداخلية للشركة أياً كانت مساهمتهم في رأسمال الشركة علي أى ورقة مالية للشركة خلال خمسة أيام عمل قبل التعامل بعد نشر المعلومات الجوهرية التى يكون لها تأثر على سعر الورقة المالية، والتى يمكن للأطراف الداخلية الإطلاع عليها دون غيرهم من الجمهور، مما يؤثر إيجاباً على مستوى شفافية المعلومات المحاسبية. كما أجرت الهيئة بعض التعديلات بشأن لجان المراجعة الداخلية(الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠٢٠)، إلا أن هذه التعديلات تقع خارج نطاق الحدود الزمنية للبحث، ولكن وجب التنويه إليها نظرياً.

٦-٥- أدوات التحليل الإحصائي

استخدام الباحثان بعض أساليب الإحصاء الوصفى لمتغيرات الدراسة مثل المتوسط، والوسط الحسابي، والانحراف المعيارى، وأكبر وأدنى قيمة، لتحديد الخصائص الرئيسية لمتغيرات الدراسة. وكذلك تم استخدام معامل الارتباط بيرسون Pearson لقياس مدى الارتباط بين متغيرات الدراسة. كما استخدم الباحثان **تحليل الانحدار البسيط والانحدار المتعدد** لاختبار فرض البحث الأول،. وتحديد تأثير المتغيرات الرقابية علي جودة المعلومات المحاسبية (المتغير التابع). وكذلك تقدير معلمات نماذج الانحدار، وتحديد قيمة معامل التحديد المعدل (adj R^2) لكل نموذج، وتحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية النموذج باستخدام F-test، واستخدام اختبار T-Test لاختبار معنوية معاملات الانحدار.

ونظراً لكون الدراسة الحالية تعتمد علي بيانات عينة مكونة من ١٦٧ شركة خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٨، واتباع الباحثان مدخل Firm-Year-Observation، فقد تم استخدام تحليل الانحدار Panel Data Linear Regression، وذلك من خلال تحليل نماذج انحدار البيانات Panel Data مرتين متتاليتين؛ باستخدام **نموذج الانحدار ذو التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model مرة**، ثم يتم إعادة الاختبار باستخدام **نموذج الانحدار ذو التأثيرات العشوائية Random Effect Model مرة أخرى** (Vijayamohanan, 2017)، ولتحديد النموذج الذي يمثل البيانات بشكل أفضل، يتم استخدام اختبار **Hausman specification test** للمقارنة بين النموذجين السابقين.

٦-٥-١- الإحصاءات الوصفية Descriptive Statistics

يعرض الجدول رقم (٦-٥) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة الخاصة بفرض البحث (H1)، قبل وبعد التبنى. حيث يشير Panel (A) إلى الخصائص الرئيسية لمتغيرات الدراسة قبل التبني، بينما يصف Panel (B) تلك الخصائص بعد التبنى. ويتضح من هذا الجدول أن هناك اختلافات جوهرية بين الخصائص الرئيسية لمتغيرات الدراسة خلال فترة ما قبل التبنى مقارنة بفترة ما بعد التبنى.

جدول ٦-٥: الإحصاء الوصفي الخاص بالفرض (H1)[١]

Variable	Panel (A) descriptive statistics for the Pre-IFRS Adoption period (2012-2014) N = 459				Panel (B) descriptive statistics for the After-IFRS Adoption period (2016-018) N = 492			
	Mean	Std. Dev.	Min	Max	Mean	Std. Dev.	Min	Max
AIQ	54.54031	8.13692	32	78	53.7743	10.69156	15	80
AUDIT	21.60393	19.90532	2.2	100	23.7835	20.58329	4	100
CGOV	0.639524	0.145385	.275	1	0.6835112	0.148664	0.325	1.2666
SIZE	8.747106	0.6440286	7.20	10.48	8.916595	0.6782787	7.37	10.737

تشير نتائج هذا الجدول إلى وجود اختلافات جوهرية في هذه الجودة قبل وبعد تبنى IFRS. حيث بلغ متوسط عينة الدراسة قبل التبني ٥٤.٥٤٠٣١، بانحراف معيارى ٨.١٣٦٩ ، وأكبر قيمة تعادل ٧٨ وأقل قيمة تساوى ٣٢. بينما بلغ متوسط عينة الدراسة بعد التبنى٥٣.٧٧٤٩ ، بانحراف معيارى١٠.٦٩١٥٦ ، و أكبر قيمة تساوى ٨٠، وأقل قيمة تساوى ١٥. ويشير ذلك إلى انخفاض متوسط عينة الدراسة خلال فترة ما بعد التبنى مقارنة بفترة ما قبل التبنى.

ويدل ذلك على وجود تباين جوهرى بين حجم المتوسطات، بالإضافة إلى ارتفاع الانحراف المعيارى لجودة المعلومات المحاسبية للشركات محل الدراسة خلال فترة ما بعد التبني عنه خلال فترة ما قبل التبني. **ويدل ذلك** على أن جودة المعلومات المحاسبية للشركات محل الدراسة أكثر تجانساً قبل التبنى، وأقل تجانساً بعد التبنى.وبالتالى فإن احتمال تأثير جودة المعلومات المحاسبية للشركات محل الدراسة بعد التبنى سيكون أكبر من تأثيرها قبل التبنى. **مما يعنى أن الشركات محل الدراسة ذات جودة معلومات محاسبية أقل خلال فترة ما بعد التبنى مقارنة بفترة ماقبل التبنى.**

أما بالنسبة لجودة المراجعة المدركة فقد بلغ متوسط عينة الدراسة قبل التبني 21.60393، بانحراف معيارى 19.9053، وأكبر قيمة تعادل 100%، وأقل قيمة تساوى 2.2%. بينما بلغ متوسط عينة الدراسة بعد التبنى 23.78354، بانحراف معيارى 20.58329، و أكبر قيمة تساوى 100%، وأقل قيمة تساوى 4%. ويشير ذلك إلى ارتفاع متوسط عينة الدراسة خلال فترة ما بعد التبنى مقارنة بفترة ما قبل التبنى، مما يدل على وجود تباين جوهرى بين حجم المتوسطات. بالإضافة إلى ارتفاع الانحراف المعيارى لجودة المراجعة المدركة للشركات محل الدراسة خلال فترة

[١] الجدول ملخص لمخرجات تشغيل التحليل الإحصائي الوصفي

ما بعد التبني عنه خلال فترة ما قبل التبني، **ويدل ذلك** على أن جودة المراجعة المدركة للشركات محل الدراسة أكثر تجانساً قبل التبنى، وأقل تجانساً بعد التبنى. وبالتالى فإن احتمال تأثير جودة المراجعة المدركة للشركات محل الدراسة بعد التبنى سيكون أكبر من تأثيرها قبل التنبى، **مما يعنى أن الشركات محل الدراسة ذات جودة مراجعة مدركة أكبر خلال فترة ما بعد التبنى مقارنة بفترة ماقبل التبنى.**

وفيما يتعلق **بدرجة الالتزام الحوكمى للشركات** فقد بلغ متوسط عينة الدراسة قبل التبني0.6395، بانحراف معيارى 0.1454، وأكبر قيمة تعادل 1، وأقل قيمة تساوى 0.275. بينما بلغ متوسط عينة الدراسة بعد التبنى 0.6835، بانحراف معيارى 0.14866، و أكبر قيمة تساوى 1.2667، وأقل قيمة تساوى 0.325. ويشير ذلك إلى ارتفاع متوسط عينة الدراسة خلال فترة ما بعد التبنى مقارنة بفترة ما قبل التبنى، مما يدل على وجود تباين جوهرى بين حجم المتوسطات. بالإضافة إلى ارتفاع الانحراف المعيارى لدرجة الالتزام الحوكمى للشركات خلال فترة ما بعد التبني عنه خلال فترة ما قبل التبني، **ويدل ذلك** على أن درجة الالتزام الحوكمى للشركات محل الدراسة أكثر تجانساً قبل التبنى، وأقل تجانساً بعد التبنى، وبالتالى فإن احتمال تأثير درجة الالتزام الحوكمى للشركات بعد التبنى سيكون أكبر من تأثيرها قبل التنبى. **مما يعنى أن الشركات محل الدراسة أكثر التزاماً بتطبيق القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات خلال فترة ما بعد التبنى مقارنة بفترة ماقبل التبنى.**

كما تشير نتائج هذا الجدول إلى أن متوسط العينة **لحجم الشركة**، مقاساً بلوغاريم إجمالى الأصول ، قد ارتفع خلال فترة مابعد التبنى عنه خلال فترة قبل التبنى، حيث بلغت قيمة متوسط حجم الشركة قبل التبنى 8.747106، بانحراف معيارى 0.644، وأكبر قيمة تساوى 10.479، وأقل قيمة تساوى 7.204. بينما بلغ متوسط العينة بعد التبنى 8.91659، بانحراف معيارى 0.67827، وأكبر قيمة تساوى10.73715 ، وأقل قيمة 7.373. ويشير ذلك إلى ارتفاع متوسط عينة الدراسة خلال فترة ما بعد التبنى مقارنة بفترة ما قبل التبنى، ولكن لايوجد فروق جوهرية بين أقل قيمة وأكبر قيمة. بالإضافة إلى ارتفاع الانحراف المعيارى لحجم الشركة خلال فترة ما بعد التبني عنه خلال فترة ما قبل التبني، ويدل ذلك على أن أحجام الشركات محل الدراسة أكثر تجانساً قبل التبنى وأقل تجانساً بعد التبنى، وبالتالى فإن احتمال تأثير حجم الشركة بعد التبنى سيكون أكبر من تأثيرها قبل التنبى، ويدل ذلك على اختلاف إجمالى الأصول للشركات بعد التبنى عنه قبل

التبنى. **مما يؤكد تأثير تبنى IFRS على الأرقام المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية، وإن كان هذا التأثير غير معنوى، لعدم وجود فروق جوهرية بين أقل وأكبر قيمة بين فترتى الدراسة.**

ويخلص الباحثان مما سبق إلى أن جودة المراجعة المدركة الأقل تجانساً من بين المتغيرات الرقابية، ثم حجم الشركة، في حين أن درجة الالتزام الحوكمى للشركات الأكثر تجانساً بينهما. وبالتالى فإن احتمال تأثير جودة المراجعة المدركة على جودة المعلومات المحاسبية، أكبر من تأثير المتغيرات الآخرى، بينما درجة الالتزام الحوكمى للشركات هي الأقل تأثيراً على جودة المعلومات المحاسبية. بالإضافة إلى وجود تباين كبير في حجم المتوسطات قبل وبعد التبنى لكل من المتغيرين جودة المراجعة المدركة ودرجة الالتزام الحوكمى للشركات، ويدل ذلك على وجود **تأثير معنوي لهذين المتغيرين** علي جودة المعلومات المحاسبية. في حين أن حجم الشركة ليس له تأثيراً معنوياً علي جودة المعلومات المحاسبية، لعدم وجود فروق جوهرية بين حجم المتوسطات قبل وبعد التبنى.

وبالنسبة لنتائج الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل والمتغيرات الرقابية في نماذج اختبار الفرض (H1)، يوضح جدول رقم (٦-٦)، وتشير مصفوفة الارتباط إلى وجود علاقة **ارتباط سالبة منخفضة بين تبنى IFRS وجودة المعلومات المحاسبية.**

جدول ٦-٦: مصفوفة الارتباط

	AIQ	IFRS	audit	CGOV	SIZE
AIQ	1.0000				
IFRS	-0.0386	1.0000			
audit	0.0493	0.0537	1.0000		
CGOV	0.4417	0.1496	-0.0568	1.0000	
SIZE	0.4074	0.1293	0.3057	0.2609	1.0000

ويتفق ذلك مع نتائج البعض(Ahmed et al., 2013; Christensen et al., 2013 ؛الصياد، ٢٠١٣؛ أبو طالب، ٢٠١٣؛ شحاته،٢٠١٣ ؛ شيتوي، ٢٠١٥؛ Houqe et al., 2016; Habib et al., 2019;Tahat et al., 2016) والتى تجادل بأن **تبنى IFRS يُعد أمراً ضرورياً لتحسين جودة المعلومات المحاسبية، ولكنه ليس شرطاً كافياً لضمان حدوث ذلك.** ويرجع ذلك إلى أن المعلومات المحاسبية هي نتاج العديد من المتغيرات والعوامل المؤسسية الآخرى بخلاف المعايير المحاسبية، مثل النظم القانونية والضريبية والسياسية والاقتصادية، خاصة وأن IFRS تقوم على

أساس المبادىء دون تفسير أو شرح كيفية تطبيق المعالجات المحاسبية، الأمر الذي يترتب عليه زيادة السلطة التقديرية للإدراة حول كيفية الإفصاح عن مركزها المالي لأصحاب المصالح، ومن ثم زيادة الممارسات الإدارية الانتهازية، وتقليل الإعتراف بالخسائر في الوقت المناسب. كما أن IFRS أكثر توجهاً نحو محاسبة القيمة العادلة، والتى تعتمد على الأسعار السوقية لتقييم عناصر الأصول والخصوم، وبالتالي في حالة عدم وجود سوق كفء ونشط لهذه العناصر، يتم الاعتماد على آراء وتقديرات الإدارة، ممايؤدى إلى انخفاض قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق، وينعكس ذلك سلباً على جودتها.

ويتناقض ذلك مع المردود الإيجابي المتوقع لتبنى IFRS على جودة المعلومات المحاسبية، والذي إتفقت بشأنه العديد من الدراسات السابقة (Trimble, 2018; Amida and Issahaku, 2019; Lee, 2019; Key and Kim, 2020; Kim and Koga, 2020; Dang et al., 2020) لأن تبنى IFRS يؤدى إلى **تقليل نطاق بدائل المعالجات المحاسبية المتاحة**، ومن ثم تقليل الممارسات الإدارية الانتهازية. و**تعزيز قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة** علي المستوى الدولي، كما أن إستناد IFRS على القيمة العادلة يساهم في التعبير عن الجوهر الاقتصادى الحقيقي للمعاملات الاقتصادية بشكل أفضل، وزيادة مستوى الإفصاح والشفافية، ومن ثم زيادة منفعة محتوى ماتضمنه التقارير المالية من معلومات محاسبية.

وبالمثل تشير مصفوفة الارتباط إلى وجود علاقة ارتباط **موجبة قوية بين جودة المعلومات المحاسبية وحجم الشركة، كمتغير رقابي**. وقد برر البعض (Dimitropoulos et al., 2013; Ahmed et al., 2013; Bassiouny, 2016) علاقة الارتباط الموجبة بين جودة المعلومات المحاسبية وحجم الشركة لإمتلاك الشركات الكبيرة القدرات والإمكانيات المالية والبشرية، وآليات حوكمة قوية، ولديها هياكل رقابة داخلية مستقلة وفعالة. كما تشير **مصفوفة الارتباط إلى وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين جودة المعلومات المحاسبية ودرجة الالتزام الحوكمى للشركات، كمتغير رقابي** ويبرر البعض (Garcia- Sánchez et al., 2017; Iturriaga et al., 2018; Nakashima, 2019) ذلك بأن آليات المراجعة القوية، تُعزز إجراءات الرقابة الداخلية لمتابعة ومراقبة تصرفات الإدارة، وتقليل التعارض في المصالح الناتجة عن عقود الوكالة، بما يُحد من الممارسات الإدارية الانتهازية ، مما يؤدى إلى تقليل عدم تماثل المعلومات، ومن ثم تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

وبالمثل تشير **مصفوفة الارتباط إلى وجود علاقة ارتباط موجبة منخفضة بين جودة المعلومات المحاسبية وجودة المراجعة المدركة، كمتغير رقابي. ويتفق ذلك مع ما** توصلت إليه نتائج البعض من الدراسات السابقة (Lam et al., 2013; Agyei-Mensah,2013; Dimitropoulos et al., 2013) بأن مكتب المراجعة كبير الحجم يمتلك أفراد متخصصون ذو خبرة ومعرفة بتطبيق IFRS. ويعكس ذلك خبرة مراقب الحسابات، ومدي معرفته بصناعة العميل، فكلما زاد تخصصه، كلما زادت قدرته على اكتشاف التحريفات الجوهرية مما يساهم في تحسين جودة المراجعة المدركة، ومن ثم ينعكس على جودة المعلومات المحاسبية.

٦-٥-٢- نتائج اختبار فرض البحث (H1)

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كان تبني IFRS يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية. ولاختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته في صورة فرض عدم كما يلي:

H_0: لا يؤثر تبني معايير التقرير المالى الدولية على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. وتم اختباره باستخدام نموذج الانحدار الخطى البسيط، وفقاً للمعادلة التالية:

$$AIQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 IFRS_{it} + \varepsilon_{it} \qquad (1)$$

حيث:(AIQ_{it}) جودة المعلومات المحاسبية لشركة i خلال الفترة t، و ($IFRS_{it}$) تبنى الشركة i ل IFRS خلال الفترة t. وسيتم قبول هذا الفرض بناءً علي معنوية المتغير ($IFRS_{it}$) من عدمه. ولتحديد النموذج الأفضل لاختبار هذه العلاقة تم إجراء **اختبار Hausman** . ويوضح الجدول رقم (٦-٧) نتائج اختبار Hausman لفرض البحث (H1).

جدول ٦-٧: Hausman Test للفرض (H1)

Variables	Coeff		Prob > chi2	The Best model	R^2
	Fixed	Random			
IFRS	-0.958	-0.938	0.5824	(Random Effects)	Over All

المصدر: من إعداد الباحثين[١]

[١] الجدول ملخص لمخرجات التشغيل الإحصائي لنموذج الانحدار

ويتضح من هذا الجدول أن Chi^2 لاختبار Hausman أكبر من 0.05 ومن ثم يتم قبول فرض العدم، ورفض الفرض البديل. وبالتالي سوف يعتمد الباحثان علي نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects لاختبار العلاقة بين تبنى IFRS و جودة المعلومات المحاسبية.وسوف يتم اختبار معنوية المقدرة التفسيرية للنموذج ذو التأثيرات العشوائية، **باستخدام إحصائية Chi^2 لاختبار Wald. ويزيد ذلك** من مصداقية نتائج اختبار العلاقة بين تبنى IFRS وجودة المعلومات المحاسبية. لأن تأثير التبنى يتحسن بمرور الزمن (Lun lin and yen, 2014;Florou et al., 2017). ويمكن تفسير ذلك بأنه خلال فترات التبنى الأولى يواجه المحاسب المالي مشكلة كثرة الأحكام الشخصية، ودقتها، خاصة تلك الأحكام ذات الصلة بتقديرات القيمة العادلة، واختبارات تدهور الأصول. وفي هذا السياق أجمعت دراسات التشغيل الإنسانى للمعلومات Human Information Processing على أن جودة الأحكام تتحسن بمرور الزمن **بسبب أثر التعلم** Learning Effect (Florou et al., 2017). وكل ذلك يؤيد مدخل التأثيرات العشواية الذي يتبعه الباحثان عند اختبار أثر تبنى IFRS على جودة المعلومات المحاسبية، والذي يأخذ في الاعتبار اختلاف كل من الخصائص التشغيلية والفترة الزمنية للشركات محل الدراسة.

ويوضح الجدول رقم (٦-٨) نتائج اختبار الفرض (H1) باستخدام نموذج الانحدار **ذو التأثيرات العشوائية.**

جدول ٦-٨: نتائج اختبار الفرض (H1)

Model	β	Std. Err.	Z	Sig	Hypothesis
Cons	54.54	0.654	83.40	0.000	H1: Accepted
IFRS	-0.9379	0.3571	-2.63	0.009	
Wald Chi^2 (1)	6.89				
Prob >Chi^2	0.0086				
R^2 (overall)	0.0016				

ويتضح من هذا الجدول؛ زيادة قيمة إحصائية Chi^2 المحسوبة 6.89 عن قيمتها الجدولية 3.84، عند مستوى معنوية 0.05. كما بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية Chi^2 لاختبار Wald 0.0086، وهى أقل من مستوى المعنوية 0.05. ويشير ذلك إلى معنوية نموذج الانحدار الذي تم بناؤه، مما يدعم صلاحية النموذج لاختبار العلاقة بين تبنى IFRS وجودة المعلومات المحاسبية. كما بلغ معامل التحديد R^2 (over all) 0.0016، وهو ما يشير إلى قدرة تبنى IFRS على تفسير 0.0016 من إجمالى التغييرات في جودة المعلومات المحاسبية. وترجع النسبة المتبقية 0.9984 إلى عوامل أخرى من الممكن أن يكون لها تأثير علي جودة المعلومات

المحاسبية، بخلاف تبنى IFRS، والتى لم تتناولها الدراسة الحالية، وقد يتضمنها الخطأ العشوائي[1].

ويري الباحثان أن تضاؤل المقدرة التفسيرية للنموذج، على الرغم من صلاحيته لاختبار العلاقة مجال الفرض (H1)، وكبر حجم مشاهدات الدراسة، يرجع إلى أن تبنى IFRS ذو أهمية كبيرة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، إلا أنه ليس المحدد الأساسي والوحيد لهذه الجودة. ولكن هناك العديد من العوامل المؤسسية المرتبطة ببيئة التقرير المالى والخصائص التشغيلية للشركات التى تؤثر على العلاقة بين تبنى IFRS وجودة المعلومات المحاسبية. وللتحقق من ذلك تبنى الباحثان مدخل المتغيرات الرقابية، وتحليل مدى تأثر العلاقة مجال الفرض (H1) بالخصائص التشغيلية للشركات كمتغيرات رقابية، وانعكاس ذلك على المقدرة التفسيرية للنموذج.

كما تشير النتائج، أيضاً، إلى **وجود تأثير معنوى** لتبنى IFRS على جودة المعلومات المحاسبية وذلك عند قيمة احتمالية 0.009، **وعليه تم رفض فرض العدم وقبول الفرض (H1) البديل القائل بأن " يؤثر تبنى معايير التقرير المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.** أما بشأن اتجاه هذه العلاقة فهى **سالبة** ($\beta_1 = -0.9379$). **وتتسق تلك النتيجة** مع ما توصلت إليه بعض الدراسات الأجنبية (Houqe et al., 2016; Habib et al., 2019من جهة، وبعض الدراسات العربية (شيتوي، ٢٠١٥؛ Tahat et al., 2016) من جهة أخرى، بأن تبنى IFRS أدى إلى انخفاض جودة المعلومات المحاسبية. **بينما تأتى تلك النتيجة على النقيض** مما توصلت إليه بعض الدراسات الأجنبية (Gu, et al., 2019 ; Amida and Issahaku, 2019; Lee, 2019; Key and Kim, 2020; Kim and Koga, 2020; Dang et al., 2020) ، من جهة، وبعض الدراسات العربية (محمد، ٢٠١٦؛ طلخان، ٢٠١٧؛ إبراهيم، ٢٠١٧؛ شرف، ٢٠١٧؛ موسي؛ ٢٠١٩) من جهة أخرى، بشأن تحسن جودة المعلومات المحاسبية بعد تبنى IFRS، عنها قبل التبنى.

ويري الباحثان أن التأثير السلبي لتبنى IFRS علي جودة المعلومات المحاسبية يرجع إلى **ضعف البنية التحتية** لبيئة الممارسة المحاسبية في مصر، وعدم وجود آليات الإنفاذ القانونية القوية،

[1] يتضمن الخطأ العشوائي مجموعة من الأخطاء التى يحتمل أن يتعرض لها نموذج الانحدار أو لبعضها، ومنها؛ أخطاء ناتجة عن عشوائية السلوك الإنسانى و/أو أخطاء قياس المتغير التابع و/أو أخطاء المعاينة و/أو أخطاء توصيف ترجع لحذف بعض المتغيرات المستقلة الهامة من النموذج، مما يضعف من قدرته التفسيرية (طلخان، ٢٠١٧؛ زكى، ٢٠١٨).

والهياكل الرقابية الفعالة، اللازمة لتطبيق متطلبات IFRS، الأمر الذي ترتب عليه عدم الالتزام الكامل بمتطلبات IFRS من قبل الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. بالإضافة إلى ذلك فإن IFRS تقوم على أساس المبادىء، ولا تنطوى على قواعد تفصيلية لشرح متطلبات تطبيق هذه المعايير، والاعتماد على الأحكام والتقديرات الشخصية لمعدى المعلومات المحاسبية لتفسير هذه المبادىء العامة.

وبالتالى إذا لم يكن معدو المعلومات المحاسبية على دراية كافية بمتطلبات تطبيق IFRS، فسوف يصعب عليهم إصدار الأحكام الشخصية الصحيحة، وسوف يؤدى ذلك إلى زيادة المخاطر ذات الصلة بأخطاء التقديرات الإدارية، مما يؤدى إلى انخفاض المردود الإيجابي لتبنى IFRS على جودة المعلومات المحاسبية نتيجة انخفاض أثر منحنى التعلم(Florou et al., 2017). الأمر الذي يتطلب مزيداً من الوقت والجهد لاكتساب معدى المعلومات المحاسبية الخبرات والقدرات الفنية اللازمة لتعامل مع متطلبات تطبيق IFRS بفعالية. وعليه يمكن القول بأن **فترة الدراسة** تلعب دوراً حيوياً في التأثير السلبي المعنوى لتبنى IFRS على جودة المعلومات المحاسبية، حيث شملت فترة الدراسة السنوات الثلاثة الأولى لتبنى IFRS في مصر، وهي مدة غير كافية لاكتساب معدى المعلومات المحاسبية للخبرات والقدرات الكافية لفهم متطلبات تطبيق IFRS، واللازمة لتطبيقها بكفاءة وفعالية.

كما يري الباحثان أنه لا يمكن تجاهل تأثير **المدخل الذي اتبعه الباحثان لقياس جودة المعلومات المحاسبية** علي اتجاه العلاقة محل الدراسة، والذي يتمثل في مدى استيفاء المعلومات المحاسبية المفصح عنها لخصائصها النوعية في بيئة الممارسة المحاسبية المصرية، والتى تعكس جودة المعلومات المحاسبية. **وفي هذا السياق، فقد لاحظنا** أثناء عملية تحليل محتوى التقارير المالية من المعلومات أن العديد من هذه التقارير عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٦ لم تفصح عن تغيير السياسات المحاسبية المطبقة في ٢٠١٦،عنه في ٢٠١٥ وما قبلها، حيث إكتفَت الشركات المعده لهذه التقارير بذكر أنه تم تبنى IFRS بشكل الزامى منذ بداية عام ٢٠١٦ ضمن الإيضاحات المتممة فقط، في حين لم يذكر البعض الآخر في تقرير ٢٠١٦ أنه قام بتبنى IFRS، ولم توضح أثر هذا التغيير على عناصر القوائم المالية، في السنوات السابقة، وبالتالى لم يتم تعديل الأرقام المقارنة، وكذلك لم يتم شرح أسباب التغيير في السياسات المحاسبية، وتوضيح الآثار الناتجة عن ذلك التغيير بشكل شامل. مما أثر سلباً على درجة جودة المعلومات المحاسبية التى تعكسها خاصيتا التمثيل الصادق والقابلية للمقارنة.

كما لاحظنا افتقار التقارير المالية لوجود النسب والمؤشرات المالية والرسوم البيانية والأشكال التوضيحية، والتى يكون لها محتوى معلوماتى مفيد بالنسبة لأصحاب المصالح، حيث تعطى صورة أوضح عن الاداء المالي للشركة. كما اكتفت هذه الشركات بعقد مقارنة بين نتائج الفترة المحاسبية الحالية مع نتائج الفترة المحاسبية السابقة فقط، في حين أن مؤشر NICE يشير إلى أنه من الأفضل أن تتم المقارنة بين نتائج الفترة الحالية ونتائج خمس سنوات سابقة على الأقل (Yurisandi and Puspitasari, 2015). **مما يؤثر سلباً علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة** بعد تبنى IFRS،.

وعلى الرغم من أن IFRS تُلزم الشركات المتبناه بضرورة شرح الافتراضات والتقديرات المحاسبية المستخدمة، وتفسير مبررات اختيارها دون غيرها، إلا أن التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية تجاهلت ذلك، وإكتفت بوصف الافتراضات والتقديرات المحاسبية فقط، دون شرحها أو تفسير مبررات سبب اختيار هذه الافتراضات والتقديرات دون غيرها. كما لم يتم الإشارة إلى الأحداث السالبة بطريقة موازية للإفصاح عن الأحداث الموجبة، أضف إلى ذلك خلو تلك التقارير من تفسير أثر كل من الأحداث الايجابي والسلبية على الشركة. فضلاً عن أن مراقبي الحسابات بعد التبنى كانوا أكثر تحفظاً(Gaynor et al., 2016)، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد الشركات التى كان تقرير مراقب الحسابات الخاص بها برأى متحفظ بعد التبنى، مقارنة بالوضع قبل التبنى. كل هذه العوامل أثرت بشكل سلبي على خاصية التمثيل الصادق مما أدى إلى انخفاض جودة المعلومات المحاسبية بعد تبنى IFRS. **وعليه يمكن القول بأن التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية لم تلتزم بمتطلبات IFRS بشكل كامل، خاصة المتطلبات ذات الصلة بخاصيتى القابلية للمقارنة والتمثيل الصادق، الأمر الذي ترتب عليه انخفاض المردود الإيجابي لتبنى IFRS على جودة المعلومات المحاسبية.**

٦-٥-٣- نتائج اختبار فرض البحث الرئيسي فى ظل المدخل الرقابي

لمعالجة أثر المتغيرات الرقابية متمثلة في؛ حجم الشركة ودرجة التزامها الحوكمى وجودة المراجعة المدركة على جودة المعلومات المحاسبية، بجانب تأثير تبنى IFRS، تم إعادة اختبار فرض البحث باستخدام نموذج الانحدار المتعدد التالي :

$$AIQ_{it} = \beta_0+\beta_1 IFRS_{it}+\beta_2 AUDIT_{it}+ \beta_3 CGov_{it} + \beta_4 SIZE_{it}+ \varepsilon_{it} \quad (2)$$

حيث ($IFRS_{it}$، AIQ_{it}) كما هو مشار إليهما بالنموذج رقم (١). وتتمثل المتغيرات الرقابية في؛ ($AUDIT_{it}$) جودة المراجعة المدركة للشركة i خلال الفترة t،($CGov_{it}$) درجة الالتزام الحوكمى للشركة i خلال الفترة t، ($SIZE_{it}$) حجم الشركة i خلال الفترة t. وقد أظهرت نتائج اختبار **Hausman** لهذا النموذج، كما هو مشار إليه في الفرض (H1)، عدم وجود فروق معنوية بين نموذجى التأثيرات العشوائية والتأثيرات الثابتة، وفي هذه الحالة يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل لأنه يأخذ في الاعتبار كل من تأثير اختلافات الخصائص بين الشركات، وتأثير اختلاف الفترة الزمنية (Vijayamohanan, 2017). **وبالتالى سوف يعتمد الباحثان علي نموذج التأثيرات العشوائية باستخدام إحصائية Ch^2** . ويوضح الجدول رقم (٦-٩) نتائج اختبار المدخل الرقابي

جدول ٦-٩: نتيجة اختبار المدخل الرقابي

Model	Without Control Variables		With A control Variable	
	Coeff.	Sig.	Coeff.	Sig
Cons	54.54	0.000	6.188	0.000
IFRS	-0.93791	0.009	-2.298	0.0.00
Audit	--------	--------	-0.0159	0.459
CGov	--------	--------	20.17	0.000
SIZE	--------	--------	4.075	0.000
إحصائية F \ Chi2	6.89		133.57	
Prob> F\ Chi2	0.0086		0.000	
R^2	0.0016		0.3053	
Hypoth	Accepted		Accepted	

وبالنظر إلى نتائج هذا الجدول يتضح إستمرار معنوية النموذج، حيث بلغت قيمة إحصائية Chi^2 المحسوبة 133.57 وهى أكبر من قيمة Chi^2 الجدولية 7.815 ذلك عند مستوى المعنوية 0.05. ويشير ذلك إلى صلاحية النموذج لاختبار العلاقة بين تبنى IFRS وجودة المعلومات المحاسبية، بعد إدخال جودة المراجعة المدركة، وحجم الشركة ودرجة التزامها الحوكمى، كمتغيرات رقابية. ويؤكد ذلك أن P–Value للنموذج 0.000 ، وهى أقل من مستوى المعنوية المقبول0.05. كما تشير نتائج هذا الجدول انخفاض التأثير السلبي لتبنى IFRS على جودة المعلومات المحاسبية، ويدل ذلك على وجود **تأثير سلبي معنوى** لتبنى IFRS، في ظل المتغيرات الرقابية، على جودة المعلومات المحاسبية وذلك عند قيمة احتمالية 0.000، **وعليه تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل (H1) القائل بأن " يؤثر تبنى معايير التقرير المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.**

بالإضافة إلى تحسن المقدرة التفسيرية R^2 للنموذج **تحسناً جوهرياً** من 0.0016 إلى 0.3053 عند الأخذ في الاعتبار كل من جودة المراجعة المدركة وحجم الشركة ودرجة التزامها الحوكمى، كمتغيرات رقابية، وهو ما يشير إلى قدرة تبنى IFRS، كمتغير مستقل، وجودة المراجعة المدركة، وحجم الشركة ودرجة التزامها الحوكمى، **كمتغير ات رقابية**، مجتمعة على تفسير 0.3053 من التغيير الكلى في جودة المعلومات المحاسبية، الأمر الذي يؤكد فعالية تأثير هذه المتغيرات الرقابية على جودة المعلومات المحاسبية ، بجانب تبنى IFRS، من خلال تحسين المقدرة التفسيرية للنموذج، ويدل ذلك على أن تأثير تبنى IFRS على جودة المعلومات المحاسبية ليس تأثيراً مطلقاً، ولكنه يختلف بإختلاف العديد من العوامل الأخرى. ويدعم ذلك منطقية مبررات تبنى الباحثان لمدخل المتغيرات الرقابية.

أما بشأن تأثير المتغيرات الرقابية على جودة المعلومات المحاسبية، يتضح من هذا الجدول وجود **تأثير سلبي** لجودة المراجعة المدركة على جودة المعلومات المحاسبية يبلغ 0.0159-، إلا أن هذا التأثير كان **غير معنوياً**، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار T لجودة المراجعة المدركة 0.459، وهى أكبر من مستوى المعنوية المقبول 0.05. ويري الباحثان أنه على الرغم من **عدم معنوية تأثير جودة المراجعة المدركة** على جودة المعلومات المحاسبية، الأمر الذي **يتعارض** مع نتائج بعض الدراسات السابقة(Dimitropoulos et al., 2013; Bassiouny, 2016)، إلا أنه في واقع الأمر تُعد جودة المراجعة المدركة أحد محددات جودة المعلومات المحاسبية. ويمكن تفسير ذلك بالرجوع إلى طبيعة الممارسة المهنية في مصر حيث أن سوق المراجعة المصري سوق مركز، بالإضافة إلى صورية جودة المراجعة في مصر، نتيجة لعدم تنظيم الممارسة المهنية في مصر، وبالتالى عدم وجود آليات رقابية فعالة على مكاتب المحاسبة والمراجعة في مصر.

كما يتبين من النتائج **وجود تأثير إيجابي معنوى قوى** لدرجة الالتزام الحوكمى للشركات، كمتغير رقابي، على جودة المعلومات المحاسبية بمقدار 20.17، وذلك عند مستوى معنوية 0.000. **وتتسق** تلك النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة (Garcia- Sánchez et al., 2017; Iturriaga et al., 2018; Nakashima, 2019). **ويري الباحثان إلى انخفاض قوة التأثير السلبي** لتبنى IFRS على جودة المعلومات المحاسبية بعد إدخال درجة الالتزام الحوكمى للشركات، كمتغير رقابي، يرجع إلى زيادة جهود الجهات الرقابية والإشرافية، مثل الهيئة العامة للرقابة المالية، بمتابعة مدى فعالية تطبيق الشركات لقواعد القيد والشطب الخاصة بمجلس الإدارة ولجنة المراجعة وإدارة المخاطر ومسئوليتها ذات الصلة بالإفصاح والشفافية، وخاصة بعد إلزام

الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بنشر تقرير منفصل عن الحوكمة ضمن التقرير السنوى للشركات بداية من عام ٢٠١٧، والتى تنعكس إيجاباً على جودة التقارير المالية، ومن ثم على جودة المعلومات المحاسبية. مما يساعد في الحد من التأثير السلبي لتبنى IFRS على جودة المعلومات المحاسبية، في السنوات الأولى للتبنى، نتيجة نقص خبرة معدى التقارير المالية بمتطلبات تطبيق IFRS، لأنه كلما كانت الشركات أكثر التزاماً بتطبيق القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات، كلما كانت الشركات أكثر فعالية في تطبيق IFRS، من اجل زيادة مستوى الشفافية والإفصاح الذى يعتبر أحد أهم القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات.

وبتحليل معاملات انحدار النموذج، أيضاً إتضح لنا وجود **تأثير معنوى إيجابي** لحجم الشركة، كمتغير رقابي، بمقدار 4.057 على جودة المعلومات المحاسبية وذلك عند مستوى معنوية 0.000 **وتتسق تلك النتيجة** مع ما توصلت إليه بعض الدراسات (Dimitropoulos et al., 2013; Ahmed et al., 2013) بشأن وجود علاقة إيجابيه ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة وجودة المعلومات المحاسبية. **بينما تأتى على النقيض** مما توصل إليه البعض الآخر من الدراسات (Lam et al., 2013;Bassiouny, 2016) بأن كبر حجم الشركة ليس سبباً كافياً لتحسين جودة المعلومات المحاسبية.

ويري الباحثان أن انخفاض التأثير السلبي لتبنى IFRS على جودة المعلومات المحاسبية، عند الأخذ في الاعتبار حجم الشركة، كمتغير رقابي، يرجع إلى ان الشركات كبيرة الحجم تمتلك **آليات حوكمة قوية، ولديها هياكل رقابة داخلية مستقلة وذات فعالية**، كما أنها تعتمد على أحد شركاء **Big 4 لمراجعة قوائمها المالية السنوية التاريخية**، لما يتمتعون به من خبرات أكبر في مجال مراجعة القوائم المالية، مما يؤدى إلى إكتشاف التحريفات الجوهرية، والحد من الممارسات الإدارية الانتهازية. كما أنه كلما كانت الشركات كبيرة الحجم كلما كانت أكثر فعالية فى تطبيق IFRS، لإمتلاكها القدرات المالية والبشرية اللازمة، مقارنة بالشركات صغيرة الحجم محدودة القدرات. كما أن الشركات كبيرة الحجم تسعي دائماً إلى جذب اكبر قدر ممكن من رأس المال الأجنبي، مما يحفزها لإعداد تقارير مالية قابلة للمقارنة دولياً، مما يزيد دافعها لتبنى IFRS وتطبيقها بفعالية.

٦-٦- التحليلات الأخرى

فيما يلي مجموعة من التحليلات الأخرى والهدف منها التحقق من صحة ومتانة نتائج التحليل الأساسي:

٦-٦-١- تحليل الحساسية

تعتبر **منهجية تحليل الحساسية Sensitivity Analysis** أحد التحليلات الأخرى التى تستخدم في المنهجيات المتطورة للتحقق من صحة نتائج التحليل الأساسي. ووفقاً لدراسة زكى (٢٠١٨) يسمح تحليل الحساسية بالتحقق من مدى تأثير اختلاف طرق قياس المتغيرات الرئيسية (المستقل والتابع)، كل على حده، أو بصورة مجتمعة، على صحة ومتانة نتائج التحليل الأساسي، وتحديد ما إذا كانت طرق قياس المتغيرات الرئيسية المستخدمة في التحليل الأساسي هى الأفضل لاختبار العلاقات محل الدراسة في بيئة الممارسة المحاسبية المصرية، وذلك من خلال إجراء مقارنة بين نتائج التحليل الأساسي ونتائج تحليل الحساسية. وعليه تم إعادة تشغيل نموذج الانحدار المتعدد المستخدم في التحليل الأساسي لاختبار فرض البحث في ظل المدخل الرقابي، باستخدام طرق قياس بديلة للمتغيرات الرئيسية (المستقل والتابع)، مع ثبات كافة الافتراضات الآخرى التى تبناها الباحثان عند بناء النموذج الأساسي.

وتحقيقاً لذلك، تم إستبدال المتغير الوهمي الثنائي (١، صفر) بمتغير وهمي رباعي (صفر،١،٢،٣) لقياس المتغير المستقل تبنى IFRS، فتأخذ السنوات الثلاثة ما قبل التبنى القيمة (صفر)، في حين أن سنة ٢٠١٦ تأخذ القيمة (١)، وسنة ٢٠١٧ تأخذ القيمة(٢)، وسنة ٢٠١٨ تأخذ القيمة (٣) وذلك قياساً علي (Lun Lin and Yen, 2014). كما تم الاعتماد على التحفظ المحاسبي (MTB)، بدلاً من مؤشر الخصائص النوعية، لقياس المتغير التابع جودة المعلومات المحاسبية، قياساً علي (Hegan, 2016; De Lima, et al., 2018). ويوضح الجدول رقم (٦-١٠) نتائج اختبار الفرض (H1)، في ظل القياسات البديلة.

جدول ٦-١٠: نتائج إختبار الفرض في ظل النموذج البديل والنموذج الأساسي

Model	Sensitivity Models With A control Variables		Fundamental Model With A control Variables	
	Coeff.	Sig.	Coeff.	Sig
Cons	7.54	0.202	6.188	0.000
IFRS	-0.696	0.000	-2.298	0.0.00
Audit	-0.019	0.368	-0.0159	0.459
CGov	19.11	0.000	20.17	0.000
SIZE	3.96	0.000	4.075	0.000
إحصائية F \ Chi2	114.55		133.57	
Prob> F\ Chi2	0.000		0.000	
R^2	0.2978		0.3053	
Hypoth	Accepted		Accepted	

ويتضح من هذا الجدول **استمرار معنوية** النموذج، في ظل القياسات البديلة المشار إليها سابقاً، حيث بلغت القيمة الاحتمالية للنموذج 0.000 ، وهي مساوية للقيمة الاحتمالية للنموذج في ظل التحليل الأساسي، وجميعها أقل من مستوى المعنوية المقبول 0.05. **الأمر الذي يشير إلى صلاحية النماذج لاختبار العلاقة التأثيرية الثانية بين تبنى IFRS وجودة المعلومات المحاسبية، في ظل القياسات البديلة.** كما تظهر النتائج انخفاض المقدرة التفسيرية للنموذج في ظل تحليل الحساسية، عنه في ظل التحليل الأساسي، حيث من 0.3053 إلى 0.2978 . وبناءً عليه يمكن القول؛ بأن قياس تبنى IFRS بمتغير وهمى ثنائي يأخذ القيمة (١) لسنوات ما بعد التبنى، والقيمة (صفر) لسنوات ما قبل التبنى، وهو القياس الذي تبناه الباحثان في التحليل الأساسي لقياس تبنى IFRS في بيئة الممارسة المحاسبية المصرية، وأن قياس جودة المعلومات المحاسبية بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هو الأكثر ملاءمة لقياس جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الممارسة المحاسبية المصرية. مما يدعم متانة نتائج التحليل الأساسي ذات الصلة باختبار العلاقة مجال الفرض (H1).

أما بشأن اتجاه العلاقة مجال الفرض (H1) فقد جاءت نتائج تحليل الحساسية **متسقة** مع نتائج التحليل الأساسي، حيث أظهرت النتائج وجود **تأثير سلبي معنوى** لتبني IFRS على جودة المعلومات المحاسبية، في ظل تحليل الحساسية، وكذلك الحال بالنسبة للمتغيرت الرقابية؛ حيث أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي غير معنوى لجودة المراجعة المراجعة، وتأثير إيجابي معنوى لحجم الشركة ودرجة التزامها الحوكمى على جودة المحاسبية، في ظل تحليل الحساسية أيضاً. **وفي هذا الشأن يعتقد الباحثان** بأن زيادة مقدار التأثير السلبي لتبنى IFRS جودة المعلومات المحاسبية وعدم

اختلاف اتجاه العلاقة مجال الفرض (H1)، في ظل القياسات البديلية لتحليل الحساسية، عنه في التحليل الأساسي يدعم متانة وقوة التأثير السلبى لتبنى IFRS علي جودة المعلومات المحاسبية. ويؤيد وجهه نظر الباحثان بشأن وجود أثر للتعلم عند دراسة تبنى IFRS والتى سبق شرحها في التحليل الأساسي. كما أن عدم اختلاف معنوية المتغيرات الرقابية على الرغم من انخفاض تأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية في ظل تحليل الحساسية تدعم قوة ومتانة نتائج التحليل الاساسي وتدعم توجه الباحثان نحو إختيارهما طرق قياس المتغيرات في التحليل الأساسي، وأن النموذج الأساسي للبحث يتضمن التشكيلة الأفضل لاختبار العلاقات محل الدراسة في بيئة الممارسة المحاسبية المصرية.

٦-٦-٢- تقسيم العينة

تعتبر منهجية تقسيم العينة Sample Split أكثر تقنيات التحليلات الإضافية ملاءمة لطبيعة مشكلة البحث الحالى. حيث تسمح هذه المنهجية بإجراء مقارنة فيما بين القطاعات للتحقق من الأثر الكامن وراء اختلاف طبيعة وخصائص كل قطاع عن القطاعات الآخرى، على العلاقات محل الدراسة. فقد أظهرت نتائج التحليل الأساسي أن اختلاف الخصائص المميزة لكل قطاع تؤثربدرجة كبيرة علي فعالية تأثير IFRS على جودة المعلومات المحاسبية وقياس التصنيف الائتمانى للشركات (Neumayer and Plumper, 2017).

وتحقيقاً لذلك، قام الباحثان بتقسيم عينة الدراسة الإجمالية إلى ثلاث عينات فرعية تنتمى إلى ثلاث قطاعات رئيسية بحسب نوع النشاط على أساس المخزون (حسين، ٢٠١٨) هي؛ **القطاع الصناعى** ويتضمن هذا القطاع شركات قطاع العقارات، وقطاع التشييد والبناء، وقطاع الموارد الأساسية، وقطاع السيارات، وقطاع الكيماويات. **القطاع التجارى** ويشمل شركات قطاع التجزئه، وقطاع الأغذية، وقطاع المنتجات المنزلية. وأخيراً **القطاع الخدمى** متمثلاً في شركات قطاع السياحة وقطاع الرعاية الصحية والأدوية، وقطاع الإتصالات، وقطاع المرافق العامة، وقطاع النفط والغاز، وقطاع التكنولوجيا، وقطاع الإعلام. واعتماداً على نموذج البحث الأساسي كما هو، وكذلك افتراضات نماذج التحليل الأساسي كما هى بدون أى تعديلات، قام الباحثان بإعادة اختبار فروض البحث الرئيسية وفرعياتها في ظل تقسيم عينة الدراسة إلى العينات الثلاث الفرعية.

ويوضح الجدول رقم (٦-١١) نتائج اختبار الفرض (H1) في ظل تحليل تقسيم العينة، ومقارنتها بنتائج التحليل الأساسي في ظل العينة الإجمالية. ويتبين من هذا الجدول **استمرار معنوية**

النمـوذج فـي ظـل التحليـل القطـاعى لعينتـى القطـاع الصـناعى، و القطـاع التجـارى. وفـي المقابـل أظهرت النتائج ارتفاع P–Value لنموذج في ظل عينة القطاع الخدمى إلى 0.138 ، وهى أكبر من مستوى المعنوية المقبول 0.05. الأمر الذي يشير إلى صلاحيه النموذج لاختبار العلاقة محل الدراسة في كافة القطاعات ما عدا القطاع الخدمى، في ظل التحليل القطاعي، وذلك علي عكس نتائج التحليل الأساسي.

جدول ٦–١١: نتائج اختبار الفرض(H1) في ظل العينات الفرعية والعينة الإجمالية

Model	العينة الإجمالية N= 951		Sample Split					
			القطاع الصناعى N = 528		القطاع التجارى N = 230		القطاع الخدمى N = 193	
	Coeff	Sig	Coeff	Sig	Coeff	Sig	Coeff	Sig
CONS	54.54	0.000	54.55	0.000	55.49	0.000	54.05	0.000
IFRS	-0.938	0.009	2.213	0.000	-8.307	0.000	-1.1439	0.138
Chi2	6.89		39.91		92.56		2.20	
Prob>Chi2	0.0086		0.000		0.0000		0.1378	
R^2(over all)	0.0016		0.0206		0.1488		0.0001	
Hypothesis	Rejected		Accepted		Rejected		Rejected	

و**يري الباحثان** أن عدم معنوية النموذج في القطاع الخدمى قد ترجع إلى أن هذا القطاع يعتبر من أكثر القطاعات تأثراً بمشاكل سعر الصرف، وانخفاض إيرادات السياحة في ظل عدم الإستقرار التى تشهده البلاده في الفترة الأخيرة والتى تصادف أولى فترات تبنى معايير IFRS في مصر. كما أن غالبية شركات هذا القطاع هى شركات ذات ملكية عامة تخضع للعديد من القوانين والتشريعات الخاصة بها والتى قد يكون لها تأثير على الأرقام المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية لهذه الشركات.

كما تظهر النتائج في **القطاعين الصناعى والتجارى** تحسن القدرة التفسيرية للنموذج في التحليل القطاعى، مقارنة بالقدرة التفسيرية للنموذج في التحليل الأساسي، حيث ارتفعت قيمة معامل التحديد R^2 من 0.0016 في ظل التحليل الأساسي، إلى 0.0206 و 0.1488 في ظل القطاعين الصناعى والتجارى علي الترتيب. أما بشأن اتجاه هذه العلاقة تشير النتائج إلى وجود **تأثير سلبي معنوى** لتبنى IFRS علي جودة المعلومات المحاسبية في ظل القطاع التجارى. بينما أظهرت النتائج وجود **تـأثير إيجـابي معنـوى** لتبنـى IFRS علـي جـودة المعلومـات المحاسـبية فـي ظـل القطـاع الصناعى. ويشير ذلك إلى اختلاف تأثير تبنى IFRS على جودة المعلومات المحاسبية للشركات

المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف نوع القطاع الصناعى لهذه الشركات، **ويتسق ذلك نتائج اختبار الفرض الفرعى H1c، التى توصل إليها الباحثان في التحليل الأساسي.**

٦-٧- الخلاصة والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

استهدف البحث دراسة واختبار أثر تبنى IFRS علي جودة المعلومات المحاسبية في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. ومن أهم ما توصل إليه الباحثان من نتائج **وجود تأثير سلبي معنوى** لتبنى IFRS على جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال المصرية، فضلاً عن وجود **تأثير إيجابي معنوى** للخصائص التشغيلية للشركات متمثلة في؛ درجة الالتزام الحوكمى للشركات وحجم الشركة على جودة المعلومات المحاسبية. في حين أظهرت النتائج **عدم معنوية** تأثير جودة المراجعة المدركة على جودة المعلومات المحاسبية، وقد جاءت نتائج التحليلات الأخرى متسقة مع نتائج التحليل الأساسي مما يدعم قوة ومتانة النتائج التى توصل إليها الباحثان.

٧-١- التوصيات

في ضوء أهداف البحث ومشكلته وما انتهي إليه من نتائج يوصي الباحثان بأنه يجب أن **يتوافر لدى الهيئة العامة للرقابة المالية، والبورصة المصرية، قاعدة بيانات،** يتم تحديثها بشكل دورى ومستمر، تتضمن معلومات ذات صلة بحوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وإتاحة إمكانية الوصول لهذه القاعدة من قبل جميع الأطراف المشاركين في السوق المالى المصري، والمهتمين بهذه المعلومات مثل الباحثانيين، بسهولة، محاكاة لما يحدث في البورصات الدولية. **وعلى الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية، ضرورة تطوير بيئة الممارسة المحاسبية وتفعيل آليات الانفاذ القوية لضمان تطبيق IFRS بشكل فعال،** مثل تفعيل آليات الحوكمة، وحماية أصحاب المصالح، ودعم آليات الرقابة على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، لمتابعة مدى التزامها بتطبيق IFRS كما يجب، مع ضرورة فرض عقوبات رادعة، قد تصل إلى حد شطب قيد الشركة من البورصة المصرية، عند إكتشاف التزام الشركات بتلك المعايير بشكل صورى. بالإضافة إلى ضرورة قيام البورصة المصرية **بإستكمال جهودها في تحسين التواصل بين البورصة والشركات المقيدة والمتعاملين في السوق المالي المصري،** بتفعيل دور إدارة التحليل المالي والإفصاح المحاسبي، التي دشنتها البورصة مطلع شهر أكتوبر ٢٠١٧ م ، من أجل مراجعة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وتوسيع نطاقها وطبع تحليلات ونتائج أعمال هذه الإدارة في كتيبات مبسطة، وتوصيلها إلى المتعاملين في السوق المالي المصري. وتوضيح المردود الإيجابي

للمعلومات المحاسبية مرتفعة الجودة المفصح عنها في التقارير المالية على قرارات أصحاب المصالح.

٧-٢- مجالات البحث المقترحة

في ضوء النتائج التى توصل إليها البحث، بشقيه النظرى والتطبيقي، ووفقاً لحدوده، يمكن إقتراح مجموعة من مجالات البحث المستقبلية، أهمها؛ أثر تبنى IFRS علي جودة المعلومات المحاسبية : دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية المقيدة بالبورصة المصرية، أثر الأبعاد المالية وغير المالية لبيئة الممارسة المهنية على التوجه الإستراتيجى نحو تبنى IFRS – دراسة دولية مقارنة على World Scop Data. أثر تبنى IFRS على تكلفة التمويل بالإقتراض للشركات- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، أثر تبنى IFRS على عدم تماثل المعلومات – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية .

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الأباصيري، بسمة حسن محمد. ٢٠١٨. **أثر إعادة هيكلة شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات غير المعدل على مدى إمكانية اعتماد المستثمر المؤسسي على القوائم المالية- دراسة تجريبية**. رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

الحناوى ، السيد محمود. ٢٠١٩. أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة- جامعة طنطا، ١: ٦٦-١١٤.

الحوشي، محمد محمود سالم. ٢٠١٩. أثر دورة حياة الشركة على العلاقة بين المعاملات مع الاطراف ذوى العلاقة وجودة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. **مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة، كلية التجارة- جامعة الاسكندرية، ٣(٣): ١٤٣-٢٠٩.

السواح، تامر إبراهيم. ٢٠١٩. أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة بين جودة المراجعة وقابلية التقرير المالي السنوي للقراءة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٣(٣): ٢٦٧ – ٣٣٤

الصاوى، عفت بكر. ٢٠١٠. **دراسة دور الإفصاح المحاسبيى في حوكمة الشركات في إطار برنامج الخصخصة في مصر** . رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

الصياد، على محمد علي. ٢٠١٣. أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة التقرير المالي ، وعلي أسعار الأسهم فى البورصة المصرية. **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة– جامعة طنطا، ٢ (٤): ٢٨١– ٣٢٨.

الصيرفى، أسماء أحمد. ٢٠١٥. **أثر مدى وفاء الشركة بمسئوليتها الاجتماعية ومستوى التزام محاسبيها الماليين أخلاقياً على جودة تقاريرها المالية– دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية**. رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة– جامعة دمنهور.

الميهى، عادل عبدالفتاح. ٢٠١٢. قياس مستوى التجانس المحاسبي الدولى في التقارير المالية المنشورة: دراسة على المنطقة العربية. **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة– جامعة طنطا، ٣(٢): ٣–٤٥.

الهيئة العامة للرقابة المالية. ٢٠٢٠. قواعد ومعايير قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية. متاح إلكترونياً على: https://www.fra.gov.eg

إبراهيم، محمد مصطفي حسن. ٢٠١٧. **أثر تبنى معايير التقرير المالى الدولية على قابلية القوائم المالية للمقارنة في الدول النامية: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المسجلة في بورصة الأوراق المالية**. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

أبو طالب، احمد محمد. ٢٠١٣. دراسة تحليلية للدوافع والعوامل التي تؤثر في اتخاذ قرار الإلزام بتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS في الدول النامية. **مجلة المحاسبة المصرية**، كلية التجارة– جامعة القاهرة، ٦: ١–٧٤ .

باعجاجة، سالم سعيد، أحمد، عماد محمد رياض. ٢٠١٧. تحليل العلاقة بين مدخلي القواعد والمبادىء لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن (FASB–IASB) ومعايير التقرير المالى (IFRS) وأثرها على جودة الأداء المهنى للمراجع دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المقيدة في سوق المال السعودى. **مجلة المحاسبة والمراجعة AUJAA** ، جامعة سلمان بن عبد العزيز، ٧٣٣–٧٩١.

بدوى، هبة الله عبدالسلام. ٢٠١٧. أثر جودة المراجعة على جودة التقارير المالية مقاسة باستيفاء المعلومات المحاسبية لخاصيتى الملاءمة والتمثيل العادل. **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢١(٣): ١٦٠–٢١٢.

حسين، علاء علي أحمد. ٢٠١٨. تأثير الخصائص التشغيلية للوحدة الاقتصادية على مستوى كفاءة القيمة المضافة لرأس المال الفكرى وانعكاساته على جودة القوائم المالية للشركات كثيفة المعرفة والتكنولوجيا المسجلة بالبورصة المصرية– دراسة تطبيقية. **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة–جامعة عين شمس، ٣(٢٤): ١–٨٣.

رميلي، سناء محمد رزق. ٢٠١٨. أثر الخصائص التشغيلية للشركات وحوكمة الشركات على العلاقة بين جودة الإفصاح عن المعلومات الاستثمارية المستقبلية غير المالية وكفاءة الاستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة – جامعة طنطا، ٢: ٣٩٢:٣٥٤

زكى، نهى محمد. ٢٠١٨ . **أثر جودة المراجعة الخارجية على الحد من السلوك الانتهازي للإدارة ومنع الغش بالقوائم المالية– دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية**. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة– جامعة الاسكندرية.

سليم، أيمن عطوه عزازى. ٢٠١٩. مدى تأثير آليات الحوكمة الداخلية وخصائص المراجع الخارجي على توقيت إصدار التقارير المالية " دراسة اختباريه على الشركات المساهمة المصرية. مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٣ (١): ٢٨٩-٣٣٣.

شحاته، أحمد بسيوني محمد. ٢٠١٣. مدخل مقترح لتكييف معايير التقرير المالي الدولية وفقاً لمقومات بيئة التقرير المالي في الدول العربية. **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، ٥٠(١): ١-٢٤.

شرف، إبراهيم أحمد. ٢٠١٧. أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقرير المالي دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة – جامعة طنطا، ٤: ٢٧٧-٣٢٤.

شيتوي، أيمن أحمد أحمد. ٢٠١٥. دراسة ميدانية لأثر الالتزام بمتطلبات الإفصاح الإلزامي لمعايير المحاسبة المصرية على ملائمة الأرباح والقيمة الدفترية للمتعاملين بالبورصة المصرية. **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، ٥٢ (٢): ١-٥٨

طلخان، السيدة عبدالغنى. ٢٠١٧. **أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية علي العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقياس قيمة الشركة**. رسالة دكتوراة، غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية.

موسي، بوسي حمدى حسن. ٢٠١٩. أثر تبنى معايير التقرير المالى الدولية على جودة الافصاح المحاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية قبل وبعد عام ٢٠١٥. **مجلة المحاسبة والمراجعة**، كلية التجارة- جامعة بنى سويف، ١: ٣٥٦-٤٢٨.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Abdullahi, A. and M. Y. Abubakar. 2017. Adoption of International Financial Reporting Standards (IFRS) and Measurement of Reporting Quality: A Review of Methodologies .***International Business and Accounting Research Journal*** 1(2):103-108.

Agyei-Mensah, K. 2013. Adoption of International Financial Reporting Standards (IFRS) in Ghana and the Quality of Financial Statement Disclosures. ***International Journal of Accounting and Financial Reporting*** 3(2):269-286.

Ahmed, K.; K. Chalmers and H. Khlif. 2013. A Meta-analysis of IFRS Adoption Effects. ***The International Journal of Accounting*** 48 (2): 173-217.

Alsagli, R. A. S. and V. Mizdrakovic. 2016. The auditors' perception on the quality of financial reporting in Libyan banks. ***International Journal of Applied Research*** 2(5): 331-334

Amida, M. and H. Issahaku. 2019. Do globalization and adoption of IFRS by banks in Africa lead to less earnings management? ***Journal of Financial Reporting and Accounting*** 17(2): 222-248.

Armstrong, C.; W. R. Guay and J. P.Weber. 2010. The role of information and financial reporting in corporate governance and debt contracting. ***Journal of Accounting and Economics*** 50(2–3): 179–234.

Ates, S. 2021. Chapter 33: Accounting Convergence, Mandatory Adoption of IFRS, and Accounting Quality. **Handbook of Research on Institutional**, **Economic**, **and Social Impacts of Globalization and Liberalization** 605-627.

Bassemir, M. and Z. N. Farkas. 2018. IFRS adoption, reporting incentives and financial reporting quality in private firms. ***Journal of Business Finance and Accounting*** 45(7-8): 759-796.

Bassiouny, S. W. 2016. The impact of firm characteristics on earnings management: an empirical study on the listed firms in Egypt. ***Journal of Business and Retail Management Research (JBRMR)*** 10 (3): 34-45.

Basu, R. and J. P. Naughton. 2016. Do Changes in Accounting Standards Affect Corporate Credit Ratings? **Northwestern University Working Paper**. Available at: http://www.utah-wac.org/2016/Papers/naughton_UWAC.pd

Brown, S. and S. A. Hillegeist. 2007. How disclosure quality affects the level of information asymmetry. ***Review of Accounting Studies*** 12 (2-3): 443–477.

Chen, L. H. and I. K. Khurana. 2017. The Impact of IFRS versus U.S. GAAP on Audit Fees and Going Concern Opinions: Evidence from U.S.-Listed Foreign Firms. **Available at:https://sm.xmu.-edu.cn/local/D/4F/23/3980F03C10-1706D8C2-7-713F77D_959DCB5A_41093.pdf?e=.pdf**

Chen, T.; L. Xie and Y. Zhang. 2017. How Does Analysts' Forecast Quality Relate to Corporate Investment Efficiency? ***Journal of Corporate Finance*** 43: 217-240

Christensen, H.B.; L. Hail and C. Leuza. 2013. Mandatory IFRS reporting and changes in enforcement. ***Journal of Accounting and Economics*** 56(2–3):147-177.

Dang, D. Y.; J. A. Akwe and S. B. Garba. 2020. Credit relevance after mandatory IFRS adoption in deposit money banks of Nigeria A difference-in-differences (D-in-D) approach. ***Asian Journal of Accounting Research*** 5(1): 47-61.

De Fond, M.; X. Gao; O. Z. Li and L. Xia. 2019. IFRS adoption in China and foreign institutional investments. ***China Journal of Accounting Research*** 12: 1–32

De Lima, V. S.; G. A. S. F. de Lima and G. Gotti. 2018. Effects of the adoption of IFRS on the credit market: Evidence from Brazil. ***The International Journal of Accounting*** 53 (2): 77-101.

De Meyere, M.; H. V. Bauwhede and P. Van Cauwenberge. 2018. The impact of financial reporting quality on debt maturity: the case of private firms. ***Accounting and Business Research*** 48(7): 759-781.

Dimitropoulos, P. E.; D. Asteriou; D. Kousenidis and S. Leventis. 2013. The Impact of IFRS on Accounting Quality: Evidence from Greece. ***Advances in Accounting incorporating Advances in International Accounting*** 29: 108-123.

El Guindy, M. N. and N. S. Trabelsi. 2020. IFRS adoption/reporting and auditor fees: the conditional effect of audit firm size and tenure. ***International Journal of Accounting and Information Management*** :1-28.

Financial Accounting Standards Board (FASB). 2010. **Conceptual Framework for Financial Reporting**: **Statement of Financial Accounting Concepts No 8**.

Financial Accounting Standards Board and International Accounting Standards Board (FASB and IASB). 2008. **Completing the February 2006 Memorandum of Understanding**: **A Progress Report and Timetable for Completion**.

Florou, A.; U. Kosi and P.F. Pope. 2017. Are International Accounting Standards More Credit Relevant than Domestic Standards? ***Accounting and Business Research*** 47(1): 1-29.

Frintrup, M.; L. Schmidthuber and D. Hilgers. 2020. Towards accounting harmonization in Europe: a multinational survey among budget experts. ***International Review of Administrative Sciences*** : 1-14.

Frost, C. A.; C. E. Henry and S. Lin. 2009. Response to the U.S. Securities and Exchange's Proposed Rule: Roadmap For The Potential Use Of Financial Statements Prepared In Accordance With International Financial Reporting Standards By U.S. **Available at**: **https://www.sec.gov/comments.pdf**

García-Sánchez, I. M.; J. Martínez-Ferrero and E. García-Meca. 2017. Gender diversity, financial expertise and its effects on accounting quality. ***Management Decision*** 55 (2): 347-382.

Gaynor, L. M.; A. S. Kelton; M. Mercer and T. L. Yohn. 2016. Understanding the Relation between Financial Reporting Quality and Audit Quality. Auditing: ***A Journal of Practice and Theory*** 35(4): 1-22.

Godden, B. 2004. Sample Size Formulas. ***Journal of Statistics*** 3: 66-67.

Gu, Z.; J. Ng and A. Tsang. 2019. Mandatory IFRS adoption and management forecasts: The impact of enforcement changes. ***China Journal of Accounting Research*** 12: 33–61

Habib, A. 2015. The new Chinese accounting standards and audit report lag. ***International Journal of Auditing*** 19(1): 1-14.

Habib, A.; M. B. U. Bhuiyan and M. M. Hasan. 2019. IFRS adoption, financial reporting quality and cost of capital: a life cycle perspective. ***Pacific Accounting Review*** 31(3): 497-522.

Hagen, W. 2016. Accounting quality as mediating factor between the adoption of IFRS and cost of equity capital. **Radboud University Working Paper**. Available at: http://theses.ubn.ru.nl/handle

Hirshleifer, D.; S. S. Lim and S. H. Teoh. 2011. Limited Investor Attention and Stock Market Misreactions to Accounting Information. ***The Review of Asset Pricing Studies*** 1(1): 35–73.

Houcine, A. 2017. The Effect of Financial Reporting Quality on Corporate Investment Efficiency: Evidence from the Tunisian Stock Market. ***Research in International Business and Finance*** 42: 321-337.

Houqe, N. 2018. A review of the current debate on the determinants and consequences of mandatory IFRS adoption. ***International Journal of Accounting & Information Management*** 26 (3): 413-442.

Ibikunle, G. ; D. Mare and Y. Sun. 2020. The paradoxical effects of market fragmentation on adverse selection risk and market efficiency. ***The European Journal of Finance*** 26 (14): 1439-1461.

International Accounting Standards Board (IASB). 2010. **The Conceptual Framework for Financial Reporting**. Available at https://www.iasplu-s.com/en/standards/other/frame-work

International Accounting Standards Board (IASB). 2020. **The Conceptual Framework for Financial Reporting**. Available At: https://www.iasplu-s.com/en/standards/other/fram-ework

Kallob, M. A. D. 2013. **Using the information qualitative characteristics in measuring quality of financial reporting of the Palestinian banking sector**. A Masters Degree , Faculty of commerce, Accounting and Finance Islamic University of Gaza.

Key, K. G. and J. E. Kim. 2020. IFRS and accounting quality: Additional evidence from Korea. ***Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*** 39.

Kim, J. and Y. Koga. 2020. The Value and Credit Relevance of IFRS Versus JGAAP Accounting Information. ***Hitotsubashi Journal of Commerce and Management*** 53: 31-48.

Kim, J.B.; H. Shi and J. Zhou. 2014. International financial reporting standards, institutional infrastructures, and implied cost of equity Capital around the world. ***Review of Quantitative Finance and Accounting*** 42(3): 469-507.

Kim, H.; H. Lee and J. Lee. 2015. Mandatory Audit Firm Rotation and Audit Quality. The Journal of Applied Business Research 31 (3): 1089- 1106.

Kouki, A. 2018. IFRS and value relevance A comparison approach before and after IFRS conversion in the European countries. ***Journal of Applied Accounting Research*** 19 (1): 60-80.

Krismiaji, A. Y. A. and D. Suhardjanto. 2016. International financial reporting standards, board governance, and accounting quality. ***Asian Review of Accounting*** 24(4): 474–497 .

Krismiaji, K. and A. Raharja. 2018. Corporate governance, accounting information quality, and cost of equity capital an Indonesia' evidence. ***Jurnal Akuntansi dan Auditing Indonesia*** 22(1): 1-11.

Krismiaji, K. and S. Surifah. 2020. Corporate governance, compliance level of IFRS disclosure and value relevance of accounting information Indonesian evidence. ***Journal of International Studies*** 13(2):191-211.

Iturriaga, F. J. L.; C. Z. Herranz and N. R. A. Road. 2018. The right person at the right time: Audit committee members and the quality of financial information. ***Universia Business Review*** 2:1-18.

Lam, K. C.; H. Sami and H. Zhou. 2013.Changes in the value relevance of accounting information over time: Evidence from the emerging market of China. ***Journal of Contemporary Accounting and Economics*** 9(2): 123-135.

liu, L. L.; X. Xie; Y. S. Chang and F. R. Dana. 2017. New clients, audit quality, and audit partner industry expertise: Evidence from Taiwan. ***International Journal of Auditing*** 21(3): 288-303.

Lee, W. J. 2019. Toward Sustainable Accounting Information: Evidence from IFRS Adoption in Korea. ***Sustainability Journal*** 11: 1-17.

Masum, M. and L. Parker. 2020. Local implementation of global accounting reform: evidence from a developing country. ***Qualitative Research in Accou-nting and Management*** 17(3): 405-433 .

Mayangsari, S. 2010. The IFRS Adoption: Contribution to Valuation Theory. ***Journal of Economics, Business and Accountancy Ventura***13(3): 265 – 276.

Mbobo, E. M. and N. B. Ekpo. 2016. Operationalizing the Qualitative Characteristics of Financial Reporting. ***International Journal of Finance and Accounting*** 5(4): 184-192.

Menicucci, E. 2020. IAS/IFRSs, Accounting Quality and Earnings Quality. ***Earnings Quality, Chapter*** 4:83-105.

Muller, V. O. 2014. The impact of IFRS adoption on the quality of consolidated financial reporting. ***Procedia Social and Behavioral Sciences*** 109: 976-982.

Nam, H. J. 2019. The Effect of Earnings Quality on Financial Analysts' Dividend Forecast Accuracy: Evidence from Korea. ***The Journal of Asian Finance, Economics and Business*** 6(4): 91–98.

Nawaiseh, M. 2016. Impact of External Audit Quality on Earnings Management by Banking Firms: Evidence from Jordan. ***British Journal of Applied Science & Technology***. 12. 1-14.

Neumayer, E. and T. Pluemper. 2017. Robustness Tests for Quantitative Research. **Working Paper**. Available at: http://www.polsci.org/robustness-.pdf

Nguyena, H. T., and A. H. Nguyena. 2020. Determinants of accounting information systems quality: Empirical evidence from Vietnam. ***Accounting*** 6: 185–198.

Palea, V. 2013. IAS/IFRS and financial reporting quality: Lessons from the European experience. ***China Journal of Accounting Research*** 6: 247-263.

Pascan, I. D. 2015. Measuring the effects of IFRS adoption on accounting quality: a review. ***Procedia Economics and Finance*** 32: 580 – 587.

Qu, W.; M. Fong and J. Oliver. 2012. Does IFRS Convergence Improve Quality of Accounting Information? Evidence from the Chinese Stock Markets. ***Corporate Ownership and Control*** 9(4): 178-196.

Schipper, K. 2003. Principles-Based Accounting Standards. ***Accounting Horizons*** 17(1) : 61-72.

Tahat, Y.; T. Dunne; S. Fifield and D. Power. 2016. The value relevance of financial instruments disclosure: evidence from Jordan. ***Asian Review of Accounting*** 24 (4) : 445-473.

Trimble, M. 2018. A reinvestigation into accounting quality following global IFRS adoption: Evidence via earnings distributions. ***Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*** 33: 18-39.

Turki, H.; S. Wali and Y. Boujelbene. 2017. IFRS Mandatory Adoption Effect on Information Asymmetry: Immediate or Delayed? ***Australasian Accounting, Business and Finance Journal (AABFJ)*** 11(1): 55-77.

Van Knippenberg D.; L. Dahlander; M. R. Haas and G. George. 2015. Information, Attention, and Decision Making. ***Academy of Management Journal*** 58(3):649-657.

Vidal-García, J. and M. Vidal. 2020. Chapter 18: IFRS Harmonization and Foreign Direct Investment. In **Foreign Direct Investments**: **Concepts**, **Methodologies**, **Tools**, **and Applications**. edited by Information Resources Management Association: 436-453. Available At: http://doi:10.4018/978-1-7998-2448-0.ch018

Vijayamohanan, P. N. 2017. Panel Data Analysis with Stata Part 1: Fixed Effects and Random Effects Models. **MpRA Working Paper**. Available at: https://www.researchgate.net

Wisnu, W. Y. V. 2019. The Effect of Mandatory IFRS Adoption on Earning Management and Political Connection as Moderation Variables in Companies Listed in Indonesia Stock Exchange. ***RJOAS*** 2(86): 203-216.

Yalta, A. T. and Y. Yalta. 2018. Are the Credit Rating Agencies Biased Against MENA Countries? **Available at**: **http://erf.org.eg/wp-content/-uploads/-2018/02.pdf**

Yurisandi, T. and E. Puspitasari. 2015. Financial Reporting Quality - Before and After IFRS Adoption Using NiCE Qualitative Characteristics Measurement. ***Procedia – Social and Behavioral Sciences*** 211: 644 – 652.